

تعقبات ملا علي القاري في كتابه الضابطية على الإمام الشاطبي -دراسة نقدية-

د. عصام بن دخيل الله الحربي

الأستاذ المشارك بقسم القراءات بكلية الدعوة وأصول الدين جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية

edharbi@uqu.edu.sa

تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٥/٨/٢٠م

تاريخ تسلم البحث: ٢٠٢٥/٨/١م

الملخص:

موضوع هذا البحث هو دراسة تعقبات ملا علي القاري على القصيدة الشاطبية في كتابه الضابطية.

وحده: من أول الكتاب إلى الموضوع الخامس والعشرين من الكتاب، وهو يُشكِّل ربع الكتاب تقريبا.

ويهدف إلى إبداء وجهة النظر المسكوت عنها من قبل الإمام الشاطبي من خلال نقل الأجوبة التي نصَّ عليها الأئمة، أو إنشاء أجوبة عن ما استشكله ملا علي القاري من المواضع. وسلك في منهج التحليل والنقد لكلام الملا، والجواب عليه بما تقتضيه القواعد العلمية. وقد جعلت البحث في مقدمة ومبحثين، الأول منهما: في دراسة المؤلف والكتاب، والثاني: في دراسة تطبيقية على الربع الأول من كتاب الضابطية.

خلص البحث إلى نتائج منها: أن جميع التعقبات التي أوردها ملا علي القاري على أبيات الشاطبية لها أجوبة متجهة وصحيحة، وأغلبها يكون الشاطبي فيها أسعد بالحجة ممن أوردها عليه.

ويوصي الباحث بتتبع جميع المسائل التي انتقدت على الشاطبي في جميع الشروح والجواب عنها فإن في ذلك مادة علمية كثيرة.

الكلمات المفتاحية: ملا علي القاري، الشاطبي، الضابطية، الشاطبية، تعقبات.

**Mulla Ali al-Qari's Comments on Imam al-Shatibi
in his Book al-Dhabitiyah
-A Critical Study-**

Dr. Essam bin Dakhil Allah al-Harbi

**Associate Professor, Department of Readings, College of Da'wah and
Fundamentals of Religion, Umm al-Qura University, Saudi Arabia
edharbi@uqu.edu.sa**

Date of Receiving the Research: 1/8/2025 Research Acceptance Date: 20/8/2025

Abstract:

The subject of this research is the study of Mulla Ali al-Qari's critiques of the Shatibiya poem in his book Al-Dhabitiyah.

The scope of the study covers the first quarter of the book, from the beginning to the twenty-fifth section, which constitutes approximately one-fourth of the book.

The research aims to present the perspective that was left unaddressed by Imam Al-Shatibi by either referencing the responses provided by scholars or formulating answers to the issues raised by Mulla Ali al-Qari regarding specific points.

The methodology employed in this study is analytical and critical, focusing on Mulla Ali al-Qari's commentary and responding to it based on established scholarly principles.

The research is structured into an introduction and two chapters. The first chapter examines the author and the book, while the second chapter provides an applied study on the first quarter of Al- Dhabitiyah.

The study concludes with several findings, including that all the objections raised by Mulla Ali al-Qari against the verses of the Shatibiya have valid and sound responses. In most cases, Al-Shatibi's arguments are stronger and more convincing than those of his critic.

The researcher recommends further investigation into all the issues critiqued in Al-Shatibi's works across various commentaries and providing responses to them, as this would yield a wealth of scholarly material.

Keywords: Mulla Ali al-Qari, Al-Shatibi, Al- Dhabitiyah, Al-Shatibiya, Critiques.

المقدمة :

الحمد لله حمداً بالغاً منتهاه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله، وعلى آله وأصحابه ذوي الجاه عند الله.

أما بعد، فهذا بحث طريف، في موضوع شريف، يتعلق بحل مُشكِـلِ آيـاتِ الشاطبية، من خلال دراسة نقدية تحليلية لكتاب الضابطية الذي أَلَفَهُ العلامة ملا علي القاري، أردت به أن يكون نموذجاً في الجواب عن ما استشكله أهل العلم من الشراح وغيرهم من آيـاتِ الشاطبية، مُنبِّهاً عن وجهة النظر المسكوت عنها مما يُظنُّ أن الإمام الشاطبي قصدها في أثناء تأليفه لقصيدته، مُثَبِّتاً فيه أن جميع ما أَشْكَلَ عليهم منها له جواب بل أجوبة متعددة في بعضه، حداني إلى الاهتمام به والتنبه له كثرة ممارستي للشاطبية درساً وتدریساً، فكنت أسجل أنظراً كثيرة على تلك الاستشكالات الواردة، وكنت أستحسن بعضها لما فيه من الواجهة والفائدة، وكنت على يقين أن الشاطبي كان له قَصْدٌ أو عِلْمٌ بذلك أو عذر، وأن ذلك موجود لو تُلَمَّسَ وبُحِثَ عنه، فوجهت ركاب العزم، وأطلقت ضاري الحزم، وبذلت فيه الجهد قدر المستطاع، ويممت فيه القصد خالصاً للانتصار والدفاع، والتصريح بالتخریجات المناسبة.

وليس يعني ذلك تخطئة الأئمة الأعلام، أو التهجم على مقاماتهم العظام، بل هو مجرد بحث علمي أريد به إثراء المكتبة العلمية، وبيان ما لم يُبَيَّن من الأجوبة الجليلة. وأسأل الله التوفيق والإعانة إلى إتمامه على الوجه المقبول، وأرغب إليه سبحانه بعد ذلك أن يمن بالقبول.

أهمية الموضوع:

يكتسب هذا الموضوع أهميته من أمرين: أحدهما يرجع إلى نفس الكتاب المدورس، والثاني يرجع من حيث فائدته على الدارس والقاري:

أما الأول: فلأن هذا الموضوع متعلق بمتن الشاطبية الذي هو أهم متن في القراءات، وبموضوع خاص فيه وهو مشكلات الشاطبية، ولا شك أن الاهتمام بحل مشكلات متن القصيدة الشاطبية من الأهمية بمكان لا يخفى على أحد من أهل هذا العلم.

وأما الثاني: فلأن الموضوع يتعلق بدراسة التعقبات وتتبعها، وهو من المسالك التي تعين على فهم النص واستكشاف معانيه العميقة.

ومن تأمل هذه التعقبات، واستقصى وجوها، انفتح له بذلك طريق أوسع لفهم الشاطبية، وظهرت له دقائقها ومسالك نظمها على وجه لا يدركه من يقرؤها دون عناية بهذه المواضع.

أسباب اختيار الموضوع:

زيادة على ما تقدم من الأهمية أجمعها في ما يلي:

١. رغبتني في التعمق في دراسة الشاطبية وفهمها.
٢. رغبتني في إبداء وجهة النظر المسكوت عنها على التعقبات على الشاطبية، وخاصة تعقبات ملا علي القاري في كتابه الضابطية.
٣. إثراء المادة العلمية المتعلقة بمتن الشاطبية.
٤. الإبانة عن مدى رسوخ أقدام سلفنا الصالح في العلم.

أهداف البحث:

١. محاولة الكشف عن وجهة النظر المسكوت عنها في هذه المواضع المعترض عليها من الشاطبية، وتلمس الأجوبة على هذه الاعتراضات، بقطع النظر عن تخطئة ملا علي القاري من عدمها.
٢. تحليل ونقد التعقبات والتعديلات التي أوردها ملا علي القاري على الإمام الشاطبي، والجواب عنها.
٣. إثراء الدرس التعليمي الموضوع على الشاطبية، وذلك بتقوية جانب المناقشات حول مشكلات المتن؛ لرفع مستوى الشرح والتحليل لدى طلبة هذا العلم.

الدراسات السابقة:

ليس هناك أي دراسة تتناول كتاب الضابطية لملا علي القاري بالتحليل والنقد والجواب، قبل هذه الدراسة، وقد وقفت على بعض البحوث القريبة منها تختص بدراسة تعقبات ملا علي القاري في شرحه على الشاطبية، أو تعديلات الشراح عليها.

أولها: البحث المسمى: (تعديلات بعض شراح الشاطبية وتقييدها في أبياتها)، للدكتور: عبد القيوم السندي^(١)، وقد اقتصر فيه فضيلته على الجمع والتوثيق، وقد خلا من أي دراسة نقدية تحليلية، ولم يذكر الأجوبة على التعديلات.

(١) منشور في مجلة البحوث والدراسات القرآنية التابعة لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، العدد الثالث، السنة الثانية.

الثاني: البحث المسمى: (تعقبات شراح الشاطبية عليها في ترتيب الأبيات وتراجعها في المقدمة وأبواب الأصول دراسة وصفية تحليلية) للدكتور: هشام سليمان الزريري^(٢)، وهو بحث جيد في بابه إلا أنه لا يتعلق بالضابطية.

حدود البحث:

- درست في هذا البحث ٢٥ موضعا من المواضع التي انتقدها ملا علي القاري، وهي تشكل الربع الأول من كتاب الضابطية.
- يقتصر البحث على كتاب الضابطية فقط دون باقي مؤلفات ملا علي القاري.
- يتناول الاستدراكات الواردة على نظم الشاطبية لا على شروحها.

خطة البحث

قسمت البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة وفهارس على النحو الآتي:
المقدمة وفيها: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، وحدود البحث، وخطة البحث، ومنهجي فيه.

المبحث الأول: التعريف بملا علي القاري وكتاب الضابطية، وفيه، مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام ملا علي القاري:

أولا: حياته الشخصية.

ثانيا: حياته العلمية.

المطلب الثاني: دراسة موجزة عن كتاب الضابطية، وفيه:

أولا: التعريف بكتاب الضابطية.

ثانيا: منهج المؤلف في كتابه.

ثالثا: قيمة الكتاب العلمية.

رابعا: المآخذ على الكتاب.

المبحث الثاني: المواضع التي تعقب فيها ملا علي القاري على الشاطبي.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات. ثم فهرس المصادر والمراجع.

(٢) منشور في مجلة مجمع الإمام الشاطبي - العدد ٢٩ جمادى الآخرة ١٤٤١ هـ.

منهج البحث:

١. سلك في هذا البحث المنهج التحليلي النقدي.
٢. جوابي على ما أورده ملا علي القاري لا يعني بالضرورة خطأ جميع ما جاء به، بقدر ما يعني إبداء وجهة النظر المسكوت عنها، والتي راعاها الإمام الشاطبي في نظمه على ما اجتهدت فيه.
٣. لم يكن غرض البحث الوقوف على خطأ ملا علي القاري في تعقبه على الشاطبي، بل كان الاهتمام مُنصَّباً على بيان الوجه الذي يفهم به كلام الإمام الشاطبي، وأن له مسلكاً سائغاً في ما ذهب إليه.
٤. حاولت إيجاد الأجوبة من كلام الشراح جاهداً، فإذا لم أجد عندهم شيئاً اجتهدت في البحث عن الجواب المناسب على حسب الإمكان.
٥. أوردت كلام ملا علي القاري بنصّه، إلا إذا كان غير بَيِّنٍ أو طويلاً فإني أتصرف فيه بتوضيحه أو اختصاره.
٦. التزمت ذكر من سبق إلى التعقيب على الشاطبي قبل ملا علي القاري إن وجد.
٧. كتبت الآيات القرآنية على ما يقتضيه الرسم العثماني، ووثقتها في صلب الكتاب إثر كل موضع منها بين معقوفتين.
٨. وثقت أبيات الشاطبية بوضع أرقام الآيات بين قوسين معقوفين في صلب الكتاب، تجنباً لإثقال الحواشي.
٩. التزمت الترتيب التاريخي في ترتيب المصادر حسب وفيات المؤلفين.
١٠. لم أترجم للأعلام الواردين في البحث تجنباً للإطالة.

المبحث الأول: التعريف بملا علي القاري وكتابته الضابطية المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام ملا علي القاري

أولاً: حياته الشخصية:

اسمه وحليته:

هو الإمام العلامة المقرئ المحدث الفقيه، نور الدين، أبو الحسن، علي بن سلطان محمد القاري، الهروي، المكي، الحنفي، اشتهر بملا علي القاري^(٣).

مولده ونشأته:

بدأ تعليمه في بلده مسقط رأسه مدينة هراة، على ما يقتضيه السلم التعليمي في عصره بدراسة القرآن الكريم، ومبادئ العربية، وأوليات الفقه والعقيدة، حتى تخرج من مدارسها العلمية، وأخذ بها علم القراءات وغيره.

ثم هاجر إلى مكة المكرمة، فمكث بها يستفيد حتى أصبح من أعيان علمائها^(٤). وكان رحمه الله موهوباً في علم الخط، فكان ينسخ المصاحف وغيرها من الكتب العلمية ثم يبيعها للراغبين فيها، وكان يتعيش بها إلى أن مات رحمه الله رحمة واسعة^(٥).

وفاته:

والمشهور أنه توفي عام (١٠١٤هـ)، بمكة المكرمة، ودفن في مقبرة المعلاة بها^(٦).

(٣) انظر ترجمته في: لطف السمر وقطف الثمر: ٢ / ٥٧، عقد الجواهر والدرر: ١١١، سمط النجوم العوالي في أبناء الأوائل والتوالي: ٤ / ٣٩٤، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: ٣ / ١٨٥، فوائد الارتحال ونتائج السفر في أخبار القرن الحادي عشر: ٥ / ٤٤٢، تحصيل المرام: ٢ / ٦٥٧، البدر الطالع: ١ / ٤٤٥، التعليقات السنوية على الفوائد البهية: ٨، هدية العارفين: ١ / ٧٥١، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: ١٥٣، المختصر - من كتاب نشر النور والزهر: ٣٦٥، نظم الدرر في اختصار نشر النور والزهر: ١٩٣، عقود الجواهر: ٢٦٤، الأعلام: ٥ / ١٢، معجم المؤلفين: ٢ / ٤٤٦.

(٤) انظر: خلاصة الأثر: ٣ / ١٨٥، البدر الطالع: ١ / ٤٤٥.

(٥) انظر: المختصر من نشر النور والزهر ٣٦٥، الأعلام ١٢ / ٥.

(٦) انظر: مصادر ترجمته المتقدمة، وزاد المحي واللكنوي بتحديد شهر وفاته وهو شهر شوال من العام المذكور، انظر: خلاصة الأثر: ٣ / ١٨٦، التعليقات السنوية: ٨.

ولما بلغ خبر موته علماء مصر صلوا عليه بالجامع الأزهر صلاة الغيبة في مجمع حافل يجمع أربعة آلاف نسمة فأكثر.

ثانيا: حياته العلمية:

شيوخه وتلاميذه:

أ. شيوخه:

١. أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، (ت ٩٧٤هـ) (٧).
٢. علاء الدين علي بن حسام الدين عبد الملك القرشي، (ت ٩٧٥هـ) المشهور بالمتقي الهندي (٨).
٣. محمد سعيد بن مولانا خواجه الحنفي الخراساني المشهور بميركلان (ت ٩٨١هـ) (٩).
٤. زين الدين عطية بن علي بن حسن السلمي، المكي، الشافعي، (ت ٩٨٢هـ) (١٠).

ب. تلاميذه:

١. محيي الدين عبد القادر بن محمد بن يحيى الحسيني الطبري، الشافعي، المكي، إمام المقام، والمفتي بالبلد الحرام، (ت ١٠٣٣هـ) (١١).
٢. عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد العمري، المرشدي، المكي، الحنفي، قاضي مكة، ومفتي الحنفية بها (ت ١٠٣٧هـ) (١٢).
٣. أبو عبد الله محمد الملقب بعبد العظيم بن ملا فروخ المكي، الحنفي، الموروي، (ت ١٠١٦هـ) (١٣).

(٧) انظر ترجمته في: النور السافر: ٣٩٠، شذرات الذهب: ٨ / ٣٧٠، البدر الطالع: ١ / ١٠٩.

(٨) انظر ترجمته في: النور السافر: ٤٢١، شذرات الذهب: ٨ / ٣٧٩.

(٩) انظر ترجمته في: نزهة الخواطر: ٤ / ٤٢٢.

(١٠) انظر ترجمته في مختصر نشر النور: ٣٣٨، الأعلام: ٥ / ٣٣.

(١١) انظر ترجمته في: خلاصة الأثر: ٢ / ٤٥٦، البدر الطالع: ١ / ٣٧١، مختصر نشر النور: ٢٦٧.

(١٢) انظر ترجمته في: مختصر نشر النور: ٢٥٠، هدية العارفين: ١ / ٥٤٨.

(١٣) انظر ترجمته في: مختصر نشر النور: ٤٨٧.

مؤلفاته:

ترك الملا علي القاري تراثاً ضخماً من التصانيف والمؤلفات، وقد لقيت مؤلفاته قبولاً في الأوساط العلمية، فلا تكاد تخلو مكتبة من مكتبات العالم الإسلامي من بعض تراثه، وقد أُلِّفَ في جُلِّ الفنون الإسلامية، في القراءات والحديث والفقه والتفسير وأصول الدين واللغة والأدب وغيرها.

وقد اجتهد الباحثون في إحصائها من المكتبات وكتب الفهارس وكتب التراجم، واختلفت تقديراتهم لها^(١٤)، وقد بالغ في إحصائها محمد بن عبد الرحمن الشباع، فبلغ عددها عنده مائتين وثلاثة وستين (٢٦٣) مؤلفاً، وهذا أكثر وأعلى ما وقفت عليه من إحصاءات الباحثين، وقد نبّه الشباع على وجود بعض المؤلفات منها سميت بأسماء متعددة، فذكر ذلك جزاءه الله خيراً.

فمن أراد الاطلاع عليها مع وصفها ومعرفة أماكن وجودها فليرجع إلى بحثه المعنون بـ "الملا علي القاري فهرس مؤلفاته وما كتب عنه"^(١٥).

ومن أشهر تلك المؤلفات:

- أنوار القرآن وأسرار الفرقان، وهو تفسير كامل للقرآن الكريم^(١٦).
- الجمالين على الجلالين، وهو حاشية على تفسير الجلالين^(١٧).
- شرح الشاطبية^(١٨).
- الهبات السنية العلية على أبيات الشاطبية الرائية^(١٩)، وهو شرح على عقيلة أتراب القصائد في علم الرسم.
- المنح الفكرية بشرح المقدمة الجزرية^(٢٠).
- شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر^(٢١).

(١٤) انظر: الإمام علي القاري وأثره في علم الحديث: ١١٧، الملا علي القاري فهرس مؤلفاته وما كتب عنه: ٤.

(١٥) نشر هذا البحث في مجلة آفاق الثقافة والتراث، في العدد الأول، عام ١٤١٤ هـ.

(١٦) نشرته دار الكتب العلمية في لبنان، بتحقيق د. ناجي السويد.

(١٧) حقق في رسائل علمية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(١٨) حقق قسم الأصول في جامعة الملك سعود عام (١٤٢٣ هـ)، وأما قسم الفرش فهو تحت التحقيق في الجامعة المذكورة.

(١٩) حققه د. عبد الرحمن السديس في جامعة أم القرى عام (١٤٢٢ هـ).

(٢٠) نشر عدة مرات، منها طبعة دار الغوثاني للدراسات القرآنية، بتحقيق أسامة عطايا.

- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٢٢).

- شرح الفقه الأكبر (٢٣).

- شرح الشفا للقاضي عياض (٢٤).

- الأثمار الجنية في أسساء الحنفية (٢٥).

ثناء العلماء عليه:

قال محمد بن أبي بكر الشلي الباعلوي (١٠٩٣هـ): "الجامع للعلوم العقلية والنقلية، والمتضلع من السنة النبوية، أحد جماهير الأعلام، ومشاهير أولي الحفظ والأفهام" (٢٦).

قال الحموي (١١٢٣هـ): "علامة الزمان، وواحد العصر والأوان، والمفرد الجامع لأنواع العلوم العقلية والنقلية، والمتضلع من علوم القرآن والسنة النبوية، وعالم بلد الله الحرام، والمشاعر العظام، وأحد جماهير الأعلام، ومشاهير أولي التحقيق والأفهام" (٢٧).

قال المحبي (ت ١١١١هـ): "واشتهر ذكره، وطار صيته، وألف التأليف الكثيرة، اللطيفة التأدية، المحتوية على الفوائد الجليلة" (٢٨).

قال عبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ): "وقد طالعت تصانيفه المذكورة... وكلها نفيسة في بابها فريدة، وله... غير ذلك من رسائل لا تُعد ولا تحصى، وكلها مفيدة، بلغت إلى مرتبة المجددية على رأس الألف" (٢٩).



=

(٢١) نشرته دار الأرقم بن أبي الأرقم في بيروت، بتحقيق محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم.

(٢٢) نشرته دار الكتب العلمية في بيروت، بتحقيق جمال عيتاني.

(٢٣) نشر عدة مرات، منها طبعة مطبعة التقدم بمصر.

(٢٤) نشر عدة مرات، منها مصورة دار النوادر بسورية.

(٢٥) نشرته مطبعة ديوان الوقف السني في بغداد، بتحقيق د. عبد المحسن بن عبد الله أحمد.

(٢٦) عقد الجواهر والدرر: ١١١، وهذه العبارة أخذها منه العصامي والمحيبي والحموي بلفظها، انظر: سمط النجوم

العوالي: ٤ / ٣٩٤، خلاصة الأثر: ٣ / ١٨٥، فوائد الارتحال: ٥ / ٤٤٢.

(٢٧) فوائد الارتحال: ٥ / ٤٤٢.

(٢٨) خلاصة الأثر: ٣ / ١٨٥.

(٢٩) التعليقات السنية: ٨.

المطلب الثاني: دراسة موجزة عن كتاب الضابطية

أولاً: التعريف بكتاب الضابطية

هو كتاب الضابطية للشاطبية اللامية، من تأليف الإمام ملا علي القاري، ألفه في حدود سنة ١٠١٠هـ.

وهو كتاب مختصر قصد فيه مؤلفه حل مشكلات القصيدة الشاطبية والتعديل عليها، وقد بلغ عدد الأبيات التي ناقشها وعلق عليها من الشاطبية ١١٢ بيتاً، وأما المسائل التي درسها فهي أكبر من هذا العدد بكثير؛ لتعددتها في البيت الواحد أحياناً، حتى إن بعض الأبيات اعترض فيها على الشاطبي في ستة مسائل، كما في قوله:

وعند سراط والسراط لقنبلاً

بحيث أتى والصاد زايا أشمها لدى خلف واشمم لخلاّد الاولا
وقد جمع فيه إلى ما عنده ما سبقه به الشراح كأبي شامة والجعبري، فأصبح بذلك الكتاب الوحيد - في حدود علمي - الذي احتوى على حل مشكلات الشاطبية في مؤلف مستقل.
وللكتاب طبعان: الأول بتحقيق: د. بريك بن سعيد القرني، والثانية بتحقيق: د. عبد الحكيم الأنيس.

ثانياً: منهج المؤلف في كتابه الضابطية.

٤. كان رحمه الله يبدأ بذكر موضع الإشكال؛ إما بذكر البيت كاملاً، أو بذكر الشطر الذي فيه الإشكال مقتصراً عليه، ثم يعلق عليه بما تيسر له، ثم يذكر تعديله عليه.
٥. يذكر الإشكالات باختصار مقتصراً على الإشارة إلى الإشكال دون ذكرٍ لدليل أو حجة إلا في القليل.
٦. يُعَدِّلُ جميع الأبيات التي ذكر الإشكال حولها، إما من نظمه وهذا هو الغالب عليه في الكتاب، أو من نقله عن من سبقه كأبي شامة والجعبري.
٧. لم يهتم بذكر الأجوبة التي طرحها من سبقه من العلماء على الإشكالات التي أوردوها على الشاطبية، وذلك وصف عام في جميع الكتاب.
٨. كان رحمه الله متوسعاً في مفهوم التعقب والتخطئة للشاطبي، حتى إنه في بعض الأحيان ينتقد بعض الغموض الذي توجهه طبيعة الاختصار، الذي هو صفة مميزة للمتون العلمية،

والتي من أجلها أُلْفَتْ عليها الشروح، كما في تعقبه على الشاطبي في كلمة (مُسْهِلًا) من: (فهو يُطَهِّرُ مُسْهِلًا)، وأن القارئ قد يتوهم أن المقصود هنا تسهيل الهمز لا التسهيل بمعناه اللغوي.

٩. يستدرك على شراح الشاطبية أيضا، فقد استدرك على أبي شامة عند نظمه الأمثلة الممنوعة في المتقارين فقال: "وقد سبقني أبو شامة رحمه الله في نظم هذا حيث قال: نَذِيرٌ لَكُمْ مِثْلُ بِهِ كُنْتُ ثَاوِيًا وَلَمْ يُؤْتَ قَبْلَ السَّيْنِ هَمٌّ بِهَا انْجَلَا ثم قال: "ولو قال أبو شامة: (وقبل سعة لم يؤت) لأتى بما هو أوضح وأفصح وأصح". واستدرك أيضا على الجعبري في استدراكه على الشاطبي في قوله: (ووسطه قوم). قال ملا علي القاري: "فإنه يوهم أن القاف رمز وهو خطأ؛ لأن المراد به أن طائفة من المشايخ نقلوا التوسط عن ورش في نحو (سوء وشيء)، وغيره العلامة الجعبري بقوله: (بعض) بدله، ولا يخفى أن الوهم باق على حاله، بل أزيد؛ لأن ذكر قالون أشبه في ذكر أصول ورش من ذكر خلاد، فاخترت لفظ (جمع)، فإنه يستفاد منه المراد".

ثالثا: القيمة العلمية للكتاب:

١. يندرج هذا الكتاب بين المؤلفات ذات الطابع النقدي، وفوائد الدراسات النقدية كثيرة، منها:
 - تطوير العملية التعليمية، ودفعها إلى مرحلة النضج والتكامل، وأغلب العلوم إنما تطورت في بيئات يسودها النقد والمناقشة.
 - إرشاد الطلبة إلى طريقة النقد في التفكير والتحليل، والتي يمتاز بها أذكاء العلماء والطلبة.
 - إثراء علم القراءات بالمسائل والمناقشات.
٢. كون هذا الكتاب يناقش مشكلات الشاطبية، وهي أصعب وأعوص ما في الشاطبية، وهذا يعطيه أهمية كبيرة بين الدراسات الموضوعية على الشاطبية.
٣. أنه الكتاب الوحيد الذي أُفرد في موضوع النقد على الشاطبية.
٤. كثرة المسائل التي نوقشت في هذا الكتاب، حيث احتوى على عشر أبيات الشاطبية تقريبا.
٥. اعتماد المؤلف على مصادر متعددة في تكوين مادة كتابه العلمية، وأهمها ثلاثة مصادر، مرتبة بحسب كثرة أخذ المؤلف منها:

- كتاب إبراز المعاني في شرح حرز الأمان، من تأليف شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي المعروف بأبي شامة (ت ٦٦٥هـ).
- كتاب كنز المعاني في شرح حرز الأمان ووجه التهاني، من تأليف إبراهيم بن عمر الجعبري (ت ٧٣٢هـ).
- كتاب النشر في القراءات العشر، من تأليف أبي الخير محمد بن محمد بن يوسف بن الجزري (ت ٨٣٣هـ).

رابعاً: المآخذ على الكتاب:

قضى الله أن لا يكمل إلا كتابه، وفي ما يلي بعض المآخذ التي حصرتها على العلامة ملا علي القاري في هذا الكتاب:

١. أنه يحسب الخطأ في الاحتمال المرجوح، كتعقبه على قول الشاطبي:
(وقد أظهروا في الكاف يحزنك كفره)، بأنه عبر بالكاف مُعْرِفَةً مع ذكر الموضع، فيكون في إعرابه إشكال، وقد اقترح عليه تعديله للخروج من الإشكال، بإضافة كاف إلى يحزنك، والصحيح أن مراد الشاطبي وقد أظهروا في (فصل) الكاف، كما سيأتي بيانه في موضعه.
٢. عدم اهتمامه بذكر الأجوبة الواردة على المشكل من كلام الشاطبي مع إمكان ذلك، وهو في غالب مادة الكتاب، مثل تعقبه على الشاطبي في قوله:
رَوَى خَلْفٌ عَنْهُ وَخَلَادٌ الَّذِي رَوَاهُ سُلَيْمٌ مُتَقَنًّا وَمُحَصَّلًا [٣٨]
فقد تعقب عليه أبو شامة وابن جبارة والجعبري هنا أيضاً، لكنهم أجابوا عن الإشكال بخلاف ملا علي القاري.
٣. شدة الاختصار، حتى إنه علّق على موضع بجملة واحدة، مع أن المقام مقام بسط ومناقشة وتوضيح، وذلك عند تعليقه على قول الشاطبي: (وفي واو سوءات خلاف لورشهم)، قال رحمه الله: "فإنه مبهم يحتاج إلى بيان".
٤. لم يبين الإشكال في كلام الشاطبي، أو وجه المناقشة فيه في بعض المواضع، بل اكتفى بالتعديل، ككلامه على بيت الشاطبي:
وَعِنْدَهُمُ الْوَجْهَانِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ تَسْمَى لِأَجْلِ الْحَذَفِ فِيهِ مُعَلَّلًا [١٢٣]

قال ملا علي القاري: "فإن فيه مناقشة ظاهرة على أرباب المنافسة فقلت: وعندهم الوجّهان في كلّ كلمة تُسمّى لأجل الحذف لفظاً معلّلاً".
 ٥. أنه يستدرك على الشاطبي بما هو خارج عن طريقه، كما في استدراكه على قول الشاطبي: (وعند سقوط الوقف وجهان أصلاً)، بأنه قاصر عن الدلالة على أوجه ثلاثة المد في ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ [البقرة: ٢٦٧] للبيزي، و﴿الْعَمَّ﴾ (١) الله في آل عمران لجميع القراء، ولا يخفى أن البيزي له المد قولاً واحداً من الشاطبية، وأن القراء لهم المد والقصر - في موضع آل عمران.

المبحث الثاني: المواضع التي تعقب فيها ملا علي القاري على الشاطبي.

الموضع الأول: قال الإمام الشاطبي:

رَوَى خَلْفٌ عَنْهُ وَخَلَادٌ الَّذِي رَوَاهُ سُلَيْمٌ مُتَّفَقًا وَمُحْصَلًا [٣٨]
 قال ملا علي القاري: "فإنه أراد به أن خلفاً وخلافاً أخذاً عن سليم ما رواه عن حمزة، وظاهر البيت يفيد أنها مشتركان معه في المروي عن شيخهم، فغيرته للبيان للأعيان، فقلت: رَوَى خَلْفٌ عَنْهُ وَخَلَادٌ الَّذِي رَوَى لَهَا عَنْهُ سُلَيْمٌ مُحْصَلًا" (٣٠).
 وتقريره: أن كلام الشاطبي يوهم أنها رويًا عن حمزة مثل ما رواه سليم عنه، وهذا غير صحيح لمخالفته الواقع، وقد سبقه إلى ذكر هذا الإشكال أبو شامة وابن جبارة والسمين الحلبي (٣١).

وقد أجيب عنه بأربعة أجوبة:

الأول: لأبي شامة، قال رحمه الله: "اعتمد في هذا الإطلاق على معرفة ذلك واشتغاره بين أهله، وهو أن سليماً قرأ على حمزة، وأن خلفاً وخلافاً أخذاً قراءة حمزة عن سليم عنه" (٣٢).

(٣٠) الضابطية: (٣١)

(٣١) ينظر: إبراز المعاني (١/١٥٨)، المفيد في شرح القصيد (١/١٨٥)، العقد النضيد (١/١٦٩)

(٣٢) ينظر: المراجع السابقة.

والثاني: للجعبري، قال رحمه الله: "وحذف (عنه) الأخيرة اعتماداً على الأولى^(٣٣)، وبهذا اندفع قول من قال: لا يفهم من كلام الناظم أنهما قرأ على سليم"^(٣٤).

والثالث: لابن جبار، وهو أن الشاطبي لم يجعل لسليم رمزاً خاصاً به يدل عليه، علم منه أنه إنما ذكره هنا لبيان الوسطة فقط^(٣٥).

والرابع: لشيخ ابن جبار^(٣٦)، وهو أن سليماً وقع في صلة الذي وهي مفعول به، ومعلوم أن ما بعد اسم الموصول منقطع العلاقة عن ما قبله، والمفعول غير الفاعل. ويمكن أن يحاب عنه بأجوبة أخرى أيضاً:

أولها: أن الإمام الشاطبي نظم على حسب ما سمح به النظم، مع ضمان السلامة والسلاسة وحلاوة النظم التي امتاز بها، وهو من باب الضرورات الشعرية، ولو أن أحداً تتبع الضرائر التي وقع فيها الشعراء وعدل على ذلك، لكان عليه أن يعدل كثيراً من الشعر المنسوب لأئمة الشعر من الفصحاء والبلغاء.

ثانيها: أنه لا يمكن لأحد أن يقول إن الشاطبي قد لحن أو خالف اللغة العربية في سماع ولا قياس، فيكون هذا الأمر من باب الجائز الذي نظمه بحسب ما أتاحته له التفعيلة.

ثالثها: أن المعنى المتوهم احتمال، وقد أبعدته الوجوه المذكورة.

الموضع الثاني: قال الإمام الشاطبي:

وَقَبْلَ وَبَعْدَ الْحَرْفِ آتِي بِكُلِّ مَا رَمَزْتُ بِهِ فِي الْجَمْعِ إِذْ لَيْسَ مُشْكِلًا [٦٤]

قال ملا علي القاري: "وهو مُشْكِلٌ من حيث إن الجمع يحتمل الرمز الكلمي والحرفي الذي وضع لنحو الكوفي، والمراد به الأول، فقلت:

رمزت به في الكَلِمِ إذ ليس مشكلاً"^(٣٧).

(٣٣) يقصد به (عنه) الأخيرة المحذوفة قبل سليم أو بعده.

(٣٤) كنز المعاني (١/ ٢٥٥)

(٣٥) ينظر: المفيد في شرح القصيد (١/ ١٨٥)

(٣٦) وهو حسن بن عبد الله الراشدي التلمساني، نقل كلامه تلميذه ابن جبار في كتابه المفيد، ينظر: المصدر السابق.

(٣٧) الضابطية (٣٢)

سبقه إلى ذكر هذا الإشكال: أبو شامة والجعبري والسمين الحلبي^(٣٨)، ويحاج عنه بثلاثة وجوه:

١. أن الرمز الحرفي منه ما يدل على القراء منفردين، ومنه ما يدل على طائفة منهم، وحكمها واحد، فلا يدخل في ما ذكره.
٢. أن الإمام الشاطبي وصف الرمز الكلمى أو علَّله بكونه ليس مشكلاً، فإن الرمز الكلمى لكونه على صورة واحدة لا يشكل، بخلاف الرمز الحرفى فإن صورته تختلف بحسب الكلمة التى رُكِّبَ فيها، فيردُّ عليه الإشكال، فلذلك خصصه بالذكر بعد الحرف القرآنى.
٣. أن الاستقراء حصر المعنى المذكور، وأنه أراد به الرمز الكلمى فلا مجال للإشكال؛ لأن الإشكال إنما يثبت لو وجد له نموذج يظهر فيه الحاجة إلى ذلك التعديل.

الموضع الثالث: قال الإمام الشاطبي:

إِذَا مَا أَرَدْتَ الدَّهْرَ تَقَرَّأْ فَاسْتَعِذْ جِهَارًا مِنَ الشَّيْطَانِ بِاللَّهِ مُسَجَّلًا [٩٥]

قال ملا علي القاري: "فإن المتبادر منه إطلاق الجهر، مع أنه قيده العلماء من مشايخ القراءة بشروط أربعة"^(٣٩).

ثم أورد الشروط، ومفاده تقييد الجهر بالشروط حتى يسلم القول بأن ما سواها يجوز فيه الإخفاء، وبعبارة أخرى أن الإمام الشاطبي نص على الجهر وترك الإخفاء، ويفهم منه عدم جواز الإخفاء.

ويحاج عنه بأمور:

١. أن قوله (جِهَارًا) جرى على الوصف الأغلب، ولا مفهوم له من جهة المخالفة، مثل قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ﴾ [١٣٠: ٤٠].
٢. أن يحمل كلامه هنا على الأصل وأكثر أحوال القراءة، قال الجعبري: "ويتوجه قوله على أن الأصل والأكثر الجهر"^(٤٠).

(٣٨) انظر: إبراز المعاني (١/ ١٩٠)، كنز المعاني (١/ ٣١٧)، العقد النضيد (١/ ٢٤٧)

(٣٩) الضابطية (٣٢)

(٤٠) ينظر: البحر المحيط (٣/ ٣٤٠)

- وقال ابن جبارة: "قل: وهو عام في جميع الأحوال التي يقرأ الإنسان فيها على غيره أو عند من يسمع قراءته، فأما من قرأ في الصلاة أو خاليا فالإخفاء أولى" (٤٢).
٣. أن كلامه يحمل على الاستحسان والاستحباب؛ لأن في الجهر مطردة للشيطان وذلك فيما لم يرد في الشريعة تعيين أحدهما: الجهر أو الإخفاء، فإنه يسوغ للعلماء الاستحسان (٤٣) بحسب ما يقتضيه التطبيق العام للآية التي أمر فيها بالاستعاذة.
٤. أن كلام الشاطبي ينزل أصالة على وضع التعلم والإقراء بين الشيخ والتلميذ، وهذه الحالة اتفقوا على سنية الجهر فيها (٤٤)، وما سوى ذلك يجوز فيه الجهر والإسرار.

الموضع الرابع: قال الإمام الشاطبي:

ولابدَّ منها في ابتدائك سورةً سواها وفي الأجزاء خيرٌ من تلا [١٠٦]

قال ملا علي القاري: "فإنه يتبادر إلى فهم أرباب الوهم أنه أراد الأجزاء المتعارف عليها، وليس كذلك، فأبدلتُ (الأجزاء) بقولي (الأثناء)، الشامل لجميع الأجزاء" (٤٥).

نبه على هذا الإشكال قبل ملا علي القاري الجعبري وابن جبارة (٤٦).

والجواب على ذلك: أن الإمام الشاطبي قصد بالأجزاء معناها الشامل للغوي، الذي هو ما عدا بداية السور الذي نص على حكمه، كأنه يقول وما عدا فواتح السور غير براءة، فأبي موضع بدأت به فأنت مخير فيه بين البسمة وعدمها (٤٧).

ويمكن أن يقال أيضا: إن الإمام الشاطبي جرى في نظمه على الغالب من أحوال القراء في القراءة والحفظ والتلاوة على الشيوخ، أنهم عادة ما يبتدئون بحسب تجزئة القرآن عند الأئمان، أو

-
- (٤١) كنز المعاني (١/٣٥٦)
- (٤٢) المفيد في شرح القصيد (١/٣٢٧)
- (٤٣) تشنيف المسامع بشرح جمع الجوامع (٣/٥٧)
- (٤٤) ينظر: إبراز المعاني (١/٢١٩)
- (٤٥) الضابطية (٣٣)
- (٤٦) ينظر: كنز المعاني (١/٣٧٩)، المفيد في شرح القصيد (١/٣٥٢).
- (٤٧) وقريب من هذا الجواب كلام الجعبري، قال رحمه الله: "ويحتمل أن تكون لام الأجزاء عهدية، فيحمل على الأجزاء الاصطلاحية وهو ظاهر عبارة التيسير، والأظهر أن تكون جنسية لعدم المعهود اللفظي، وهو ظاهر الاختيار، فيحمل على الأجزاء اللغوية"، كنز المعاني (١/٣٧٩)

الأرباع، أو الأنصاف، أو الأحزاب، أو الأجزاء المعروفة، أو غير ذلك، وهو يقصد ذلك، ويُقاس عليه غيره؛ لأن اتفاق القراء أن البداية لا يُفَرَّقُ فيها بين أي موضع من المصحف الكريم.

الموضع الخامس: قال الإمام الشاطبي:

وَعِنْدَ سِرَاطٍ وَالسَّرَاطُ لُقْبُهُ [١٠٨]
بَحِثْ أَتَى وَالصَّادَ زَايَا أَشْمَهَا لَدَى خَلْفٍ وَأَشْمٍ لَخْلَادِ الْأَوَّلَا

ذكر هنا ملا علي القاري ست إشكالات^(٤٨) وتقريرها كما يلي:

الأول: أنه اكتفى في ﴿السَّرَاطُ﴾ باللفظ عن القيد دون ضرورة في النظم.
الثاني: أنه يوهم أن يكون مراده بإشمام الأوَّلِ الأوَّلِ المذكور في البيت، وليس كذلك بل المراد الأول المذكور في القرآن.

الثالث: أنه يوهم أنه أراد بالأول جنسه، فيشمل جميع ﴿الصَّرَاطُ﴾ المحلاة بأل في القرآن، وليس كذلك بل المراد ما في الفاتحة فقط.

الرابع: أن الشاطبي ذكر ﴿صِرَاطَ﴾ المنكر أولاً، ثم ذكر ﴿الصِّرَاطَ﴾ المعروف باللام، والأولى التزامه بالترتيب القرآني.

الخامس: أن قوله (واشمم) بوصل همزة، وهي ضرورة لا يضطر إلى ارتكابها لو حذف الواو وقطع همزة.

السادس: أنه يتوهم قصور عبارته عن تعميم الإشمام خلف في جميع القرآن.
والجواب عن هذه الإشكالات أن يقال:

أما الأول: فقد طرحه قبله أبو شامة^(٤٩) والجعبري^(٥٠)، والجواب عنه أن اكتفاء الشاطبي باللفظ عن القيد فيه صحيح وعلى شرطه، فإنه أذهب الاحتمالات الأخرى بكتابتها بالسين، ثم

(٤٨) ينظر: الضابطية (٣٣)

(٤٩) ينظر: إبراز المعاني (١/ ٢٤١)

(٥٠) ينظر: كنز المعاني (١/ ٣٩٠)

أكدته بتكراره في الكلمتين، ثم إن المخالف من القراء واحد، ويؤيد ذلك أنه لا يستشكله واقعاً أحد من الطلبة ولا من النساخ ولا من غيرهم، فليس في تطلب إصلاح البيت كبير فائدة؛ إذ وجه اللبس المتوهم واضح بدلائله للجميع.

وأما الثاني: فيجيب عنه على فرض صحته ووروده بأنه عممه بقوله: (بِحَيْثُ أَتَى)، ففهم منه جميع ما ذكر في القرآن من الصراط، فحسن أن يشير إلى أولها، وهو أول ذكر لها في القرآن. ثم إن كل بيت يستقل بمعناه في العادة، فالواجب والأصل حمله على الاستقلال إلا لضرورة، وحيث لا ضرورة، فيلزم حمله على أن المراد الأول في الذكر في القرآن وليس في البيت السابق.

وأما الثالث: فيجيب عنه بأنه قد عُلِمَ أن النظم مبني على الاختصار، ومن شأن الاختصار الاعتماد على الضمائر والقرائن والمفاهيم وغيرها، مع مطالبة القراء بالتحلي بالذكاء، فلا مجال لورود مثل هذه الإشكالات على النظم.

وأما الرابع: فيجيب عنه بأنه لا فرق بين التقديم والتأخير في هذا المقام، حيث أُلْجِئَتْه صناعة النظم، ومع ذلك يمكن أن يقال قدم ﴿صِرَاطٌ﴾ المجردة عن المحلاة بها؛ لأنها أكثر وروداً في القرآن الكريم.

وأما الخامس: فيجيب عنه بأن الواو عنده فيصل كما قال: (مَتَى تَنْقُضِي- آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيَصْلًا)، فيفصل بها بين القراءات وأحكامها، ولو لم يذكرها لفاته هذا المعنى، وارتكاب الضرورة الشعرية أولى من فوات هذا المقصد.

وأما السادس: فيجيب عنه بأن دعواه قصور البيت عن التصريح بتعميم الإشمام لخلف في جميع ﴿أَصْرَاطٌ﴾ في القرآن معروفاً ومنكراً هي دعوى غير واردة؛ لأن الإمام الشاطبي عندما ذَكَرَ خلاف القراء في كلمة (سراط و السراط) قال: (بحيث أتى)، وهذه من صيغ العموم عنده، فتعم جميع مواضع القرآن، ولم يستثن إلا لخلاد، فدل ذلك على أن الحكم مطرد لغيره في جميع القرآن.

الموضع السادس: قال الإمام الشاطبي:

عَلَيْهِمْ إِلَيْهِمْ حِزَّةٌ وَلَدَيْهِمْ جَمِيعًا بَضْمُ الْهَاءِ وَقَفًا وَمَوْصِلًا [١١٠]

قال ملا علي القاري: "فإنه لا يُفهم قراءة الباقي، إذ ليس الكسر ضد الضم المطلق، فقلت (بِضْمِ الكسر)؛ ليستفاد منه أن الباقي قرؤوا بكسر الهاء" (٥١).

ذكر هذا الإشكال الفاسي وأبو شامة وابن جبارة والسمين الحلبي (٥٢)، وذكروا أجوبة خلاصتها:

١. أنه على المشهور في اللغة وكلام الناس خاصتهم وعامتهم من أن هذا الموضع لا يُفتح أبداً، فعُدَّ الإشكال والالتباس، ولذلك ترك التنبيه عليه.

٢. أنه يُفهم من سياق كلام الشاطبي أن الخلاف دائر بين الكسر- والضم، بل قوله في آخر الباب: (كُسِرُ الهاء بِالضَّمِّ) يمكن أن يعتبر نصّاً في هذا، فإذا ذُكِرَ الكسر- فَهُمَ الضَّمُّ، وإذا ذُكِرَ الضَّمُّ فَهُمَ الكسرُ في هذا الباب خاصة، قال الجعبري: "وعلمت قراءة الباقي من قوله بعد: (كُسِرُ الهاء بِالضَّمِّ) إذ الباب واحد، فعُلِمَ أن المقابل للضم هنا الكسر" (٥٣).

الموضع السابع: قال الإمام الشاطبي:

وَدُونَكَ الْإِدْغَامَ الْكَبِيرَ وَقُطْبُهُ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فِيهِ تَحْفَلًا [١١٦]

قال ملا علي القاري: "فإنه يفيد بظاهره أن هذا الباب مقروء بروايتي الدوري والسوسي عنه كما روي عن بعضهم، مع أن عمل الناظم أن إدغام الكبير من مختصات السوسي، فقلت... (٥٤)

والجواب عنه من وجوه:

١. أن الشاطبي نسب الإدغام لأبي عمرو؛ لأنه قطبه وراوييه وناصره من القراء السبعة، فهذا الباب خاص به دون غيره من القراء.

٢. أنه تبع أصله التيسير في التنصيص بالإدغام لأبي عمرو براوييه (٥٥).

(٥١) الضابطية (٣٤)

(٥٢) ينظر: اللالئ الفريدة (١/ ١٦٦)، إبراز المعاني (١/ ٢٤٤)، المفيد في شرح القصيد (١/ ٣٦٢)، العقد النضيد (١/ ٣٤٨-٣٤٩)

(٥٣) كنز المعاني (١/ ٣٩٩)

(٥٤) الضابطية (٣٥)

(٥٥) التيسير (١٣٢)

٣. ذكره العلامة الجعبري، قال رحمه الله: "الناظم اعتمد على القاعدة المصطلح عليها غالباً، وهو أن الإدغام يمنع من التحقيق^(٥٦)، فحصل لأبي عمرو في القصيد مذهباً مرتباً وهما المقابلان: الإدغام مع التخفيف للسوسي، والإظهار مع التحقيق للدوري، وهما المحكيان عن الناظم في الإقراء^(٥٧)."

الموضع الثامن: قال الإمام الشاطبي:

وَقَدْ أَظْهَرُوا فِي الْكَافِ يَحْزُنُكَ كُفْرُهُ إِذِ التَّوْنُ تُخْفَى قَبْلَهَا لِتُجَمَّلَا [١٢٢]
وقد انتقد عليه ملا علي القاري أنه عبر بالكاف معرفة مع ذكر الموضع فيكون في إعرابه إشكال، وقد اقترح عليه للخروج من ذلك إضافة كاف إلى يحزنك^(٥٨).
وما ذكره ملا علي القاري غير دقيق؛ لأن الشاطبي رحمه الله يقصد: أظهروا في (فصل) الكاف يحزنك كفرة^(٥٩)، فحذف المضاف لضرورة النظم، ولأن فهمه لا يُشكل، والذي يوجب علينا تقدير هذا المضاف هو أن (أظهر) يتعدى بنفسه أو بالظرف (عند)، ولا يقال أظهر في كذا، وإنما يقال أدغم في كذا.

الموضع التاسع: قال الإمام الشاطبي:

وَعِنْدَهُمُ الْوَجْهَانِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ تَسْمَى لِأَجْلِ الْحَذْفِ فِيهِ مُعَلَّلًا [١٢٣]
قال ملا علي القاري: "فإن فيه مناقشة ظاهرة على أرباب المنافسة فقلت:
وَعِنْدَهُمُ الْوَجْهَانِ فِي كُلِّ كَلِمَةٍ تُسَمَّى لِأَجْلِ الْحَذْفِ لَفْظًا مُعَلَّلًا"^(٦٠)

(٥٦) الشاطبي في قصيدته روى تحقيق الهمز عن الدوري، وتسهيله عن السوسي في قوله: (ويبدل للسوسي كل مسكن)، فحصل لأبي عمرو هنا المذهب المرتبان، كما بينه الجعبري.

(٥٧) كنز المعاني (١/ ٤٢٠)

(٥٨) ينظر: الضابطية (٣٥)

(٥٩) قال ابن جبارة: "وقوله (في الكاف) أي في فصل الكاف من قوله (يحزنك كفرة)؛ لأن بعض المتقدمين جعل لهذه الكلمات فصولاً، فيقول: فصل الكاف، فصل كذا، فلأجل ذلك قال الناظم رحمه الله: (في الكاف)". المفيد في شرح القصيد (٣٩٥)، وينظر: اللالئ الفريدة (١/ ١٧٧).

(٦٠) الضابطية (٣٦)

لم يبين رحمه الله وجه المناقشة والإشكال، ولعله يقصد رحمه الله أن (الإعلال) في استعمالهم الشائع لا يدخل على الموضع، بل يدخل على الكلمات، ولذلك عبّر بـ (كَلِمَةٍ) بدل (موضع)، وقد استدعى منه ذلك تغيير الفعل من (تَسَمَّى) إلى (تُسَمَّى)، وتغيير عبارة (فيه) إلى (لفظاً). والجواب على ما تقدم تقريره على تقدير صحته، بأن يقال: إن نسبة التسمي إلى الموضع جائزة في اللغة، وإن كان فيه تجوز فذلك سائغ ولا يفسد المعنى ولا يبعده.

وقد يقال أيضاً: إن معنى تَسَمَّى هنا ليس من باب إطلاق الاسم على المسمى، بل من باب التعيين، يشير به إلى ما سيأتي ذكره من حصره الأمثلة المختصة بهذا الحكم جميعها، فتَسَمَّى هنا بمعنى: تعيّن وذكر، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ سَمُّوهُمْ﴾ [الرعد: ٣٣]، وقد شاع استعماله بهذا المعنى عند كثير من أهل العلم، مثل قول بعضهم في عناوين كتبهم: تسمية من استشهد من أهل بدر، وتسمية فقهاء الأمصار، فإنه في هذا الاستعمال لا يراد به قطعاً إطلاق الاسم، وإنما المراد التعيين والذكر بحصرهم بين يدي القارئ.

الموضع العاشر: قال الإمام الشاطبي:

كَيْتَبَ مَجْزُومًا وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا وَيُخْلُ لَكُمْ عَنْ عَالِمٍ طَيِّبٍ الْحَالَا [١٢٤]

قال ملا علي القاري: "فإنه يوهم أنه يوجد منه مثال آخر زيادة على ما ذكر، والحال أنه قد انحصر، فقلت:

فَيَتَبَّعُ مَجْزُومًا وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا وَيُخْلُ لَكُمْ فِيهَا الْمَثَالُ تَحْفَلًا

وقد سبقه إلى هذا الإشكال: الفاسي والجعبري وابن جبارة والسمين^(٦١)، وقد أجابوا على ذلك بأن الكاف زائدة، والمراد أنه لم يأت بها لأداء معنى التمثيل، وإنما أراد بها الحصر، فذكرها في سياق التمثيل اللفظي، فعبر بالكاف زائدة لحاجة النظم، وليس في ذلك مخالفة للغة، وقد نصّ اللغويون على أن الكاف المشبهة تكون زائدة أحياناً^(٦٢).

(٦١) ينظر: اللالئ الفريدة (١/ ١٧٨)، كنز المعاني (١/ ٤٣٤)، المفيد (٣٩٨)، العقد النضيد (١/ ٤٠٠)

(٦٢) ينظر: مغني اللبيب (٢٤٥)

وقد قال الشيخ عبد الفتاح القاضي أن هذه الكاف استقصائية^(٦٣)، وهو معنى جميل لو صح، إلا أنني بعد البحث والتحقيق تبين لي أن هذا المعنى لا يوجد في العربية، ولم تكن تُستعمل بهذا المعنى عند العرب، ولم ينص عليه أحد من اللغويين^(٦٤).
وإنما حدثت في زماننا هذا ترجمة حرفية عن لغة الاستعمار، ولذلك سهاها بعض الباحثين المعاصرين الدخيلة والاستعمارية^(٦٥)؛ لكونها دخلت على لغة العرب التداولية في زمن الاستعمار.

الموضع الحادي عشر: قال الإمام الشاطبي:

بِإِدْغَامِ لِكَ كَيْدًا وَلَوْ حَجَّ مُظْهِرٌ بِإِعْلَالِ ثَانِيهِ إِذَا صَحَّ لَاعْتَلَا [١٢٦]

قال ملا علي القاري: "فإن حَجَّ بمعنى احتجَّ غير ظاهر، ثم يردُّ على قوله: (بِإِعْلَالِ ثَانِيهِ) لفظ (قال)، فإن لاه أدغم في المتماثل والمتقارب اتفاقاً نحو: (قال لهم) و(قال ربكم) فقلت: بِإِدْغَامِ لِكَ كَيْدًا لَوْ احتجَّ مُظْهِرٌ بتكرار إعلالٍ إِذَا صَحَّ لَاعْتَلَا فإن الجمهور على أن أصل (آل) (أهل) فأبدل الهاء همزة، وهذا إعلال لكن سماعي، ثم إبدال الهمزة ألفاً وهو قياسي، فهذا إعلال آخر، بخلاف ألف قال فإن فيها إعلالاً واحداً"^(٦٦).

وتلخيص هذا الكلام وبيانه أن ملا علي القاري له على البيت المذكور إشكالان:
الأول: أنه استعمل حَجَّ بمعنى احتج، وهذا لا يوجد في العربية.

الثاني: أن الشاطبي لم يعبر ببيان كاف عن العلة من ذلك وهي كونه معلاً مرتين، الأولى: أن أصله (أهل) فأعل بقلب الهاء همزة، ثم أعلت على القاعدة المعروفة، وهي أنه إذا تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله قلبَ ألفاً.

(٦٣) الوافي في شرح الشاطبية (٨٤)

(٦٤) قال بكر أبو زيد: "وقد أجاز مجمع اللغة العربية هذا الأسلوب، لكنه اضطرب في شأن هذه الكاف: هل هي للتشبيه، أو للتعليل، أو زائدة؟ لكن المحققين من أهل اللغة لا يرتضون هذا الأسلوب، ويرونه مولداً حادثاً عن الأسلوب الإفرانجي فهو تقليد له، وأنه لا يوجد لدى النحاة ما يسمى بكاف الاستقصاء، ولا في الأدب العربي القديم". معجم المناهي اللفظية (٤٥٢)، وينظر: محاضرات عن الأخطاء الشائعة (٤٣/٢)، لحن العامة (٤٠٨)

(٦٥) كالشيخ محمد تقي الدين الهلالي في كتابه: تقويم اللسانين (١٨٦)

(٦٦) الضابطية (٣٦)

والجواب عن الإشكال الأول بأن يقال: إن حَجَّ جاءت في المعاجم اللغوية بمعنى: غلب بالحجة (٦٧)، ولا يستنكر استعمالها بمعنى احتج بتقدير مفعولها، وكأن الشاطبي يقول: ولو حج مظهر على غيره، فحذف متعلق حج للعلم به، ولحاجة النظم وضرورته، ولعدم الإشكال مع الحذف.

وظاهر كلام أبي شامة أن هذا الاستعمال قياسي، حيث قال: "ولو حَجَّ مظهر، أي ولو احتج من اختار الإظهار، استعمل حج بمعنى احتج، مثل: قرأ واقتراً، وكسب واكتسب، والمعروف أن حج بمعنى: غلب في الحجة، كقوله صلى الله عليه وسلم: "فحج آدم موسى" (٦٨).

ولم أفق على من أنكر هذا الاستعمال في اللغة، فيحمل على الصحة. والجواب عن الإشكال الثاني: أن الشاطبي قد تولى بيان مقصده بالإعلال، وأنه قصد تعاقب إعلايين عليه، وذلك قوله في البيت التالي:

فَابْدَلُهُ مِنْ هَمْزَةٍ هَاءٍ أَصْلُهَا وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ وَائِدٍ لَا

فبيّن أنه وقع فيه إعلالان، فليس بحاجة إلى التصريح بعبارة التكرار، ثم إن عبارة التكرار تطلق على الموجودين معا في اللفظ، وليس على المتعاقبين على موضع واحد كما هو الحال هنا.

الموضع الثاني عشر: قال الإمام الشاطبي:

وَقَبْلَ يَسْنَ الْيَاءِ فِي اللَّاءِ عَارِضٌ سُكُونًا أَوْ أَصْلًا فَهُوَ يُظْهِرُ مُسْهِلًا [١٣١]

قال ملا علي القاري: "فإنه يتوهم منه أنه يقرأ بالتسهيل في همزها، وليس كذلك، إذ يقال: معناه سالكا طريق السهل، ففيه أن الإدغام هو الأخف فيكون أسهل، وعلى كل حال ففيه إشكال، فقلت: فهو يُظْهِرُ مجملا" (٦٩).

(٦٧) ينظر: القاموس المحيط: مادة [ح ج ج] (١٨٣)، تاج العروس، مادة [ح ج ج] (١٧/٢)

(٦٨) إبراز المعاني (١/٢٦٧).

(٦٩) الضابطية (٣٧)

والجواب: أن كلام الشاطبي ليس فيه إشكال، فإنه لا يقصد بقوله (مسهلاً) المعنى الاصطلاحي المعروف، بل يقصد هنا المعنى اللغوي الذي بمعنى اليسر - والسهولة، وليس في الأمر التباس، وليس هناك داع قوي يدعو إلى تعديل البيت.

الموضع الثالث عشر: قال الإمام الشاطبي:

وَهَذَا إِذَا مَا قَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ مُّيِّنٌ وَبَعْدَ الْكَافِ مِيمٌ تَحَلَّلًا [١٣٣]

قال ملا علي القاري: " وأيضاً فلا يستفاد من قوله: ميم تحللاً أنه ميم الجمع، فإنه قد يتوهم أن يكون مراده وجود ميم تحلل في أثناء الكلام، واتصل به ولو على فصل المرام، فيرد عليه قوله تعالى: ﴿ خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ﴾ [الكهف: ٣٧]، فقلت:

..... وآخره ميمٌ لجمع تحللاً" (٧٠).

والجواب: أن المثال الذي أورده ملا علي القاري في المتقارين من كلمتين، وهو غير داخل في كلام الشاطبي لأنه قال: (وإن كلمة حرقان فيها تقاربا)، فلا يرد كلام ملا علي القاري على الشاطبي أصلاً.

الموضع الرابع عشر: قال الإمام الشاطبي:

وإِدْغَامُ ذِي التَّحْرِيمِ طَلَقَكُنْ قُلٌّ أَحَقُّ وَبِالتَّأْنِيثِ وَالْجَمْعِ أَثَقَلَا [١٣٥]

قال ملا علي القاري: " فإنه يحتمل أن يراد به أن إدغامه أحق من إظهاره، ففيه الوجهان كما قال بعضهم، ويحتمل أن يراد أن إدغام ﴿ طَلَقَكُنْ ﴾ [التحريم: ٥] أحق من إدغام نحو ﴿ خَلَقَكُمُ ﴾ [البقرة: ٢١]، وهو المعتمد عند الناظم ومن تبعه، فقلت:

..... أَحَقُّ مِنَ الْأُولَى لِتَأْنِيثِ اثْقَلَا

واكتفيت في التعليل بذكر التأنيث عن ذكر الجمع؛ لأنه موجود فيها" (٧١).

بمعنى أن ملا علي القاري اعترض على الشاطبي من وجهين:

الأول: أن مُتَعَلَّقٌ (أحق) فيه احتمالان:

(٧٠) الضابطية (٣٨)

(٧١) الضابطية (٣٨)

١. أن يكون أحق من إظهاره.

٢. أن يكون أحق من إدغام نحو ﴿خَلَقَكُمْ﴾.

الثاني: أن ذكر كلمة (الجمع) في النظم لا فائدة منها؛ لأن الجمع مشترك بين المتفاضلين، فلا يصح التفضيل إلا بما وقع به الاختلاف والتمايز، وقد سبقه إلى هذا الإشكال أبو شامة والسمين الحلبي (٧٢).

والجواب عن الأول: أنه يترجح الاحتمال الثاني الذي هو منطوق كلام الناظم، ولا يرد الاحتمال الأول لأنه غير منطوق به، والمنطوق به أولى بالاعتبار، فإن تعليق أفعال التفضيل (أحق) بالمنطوق المذكور وهو ﴿خَلَقَكُمْ﴾ وما معها، أولى من تعليقه بغير المنطوق: أي غير المذكور في النظم، وهو الإظهار الذي يفهم من ضد الإدغام.

والجواب عن الثاني: أن الشاطبي ذكر موجبات الثقل، وهما بمجموعهما التأنيث والجمع، تسببا في الثقل فاستوجبا التخفيف بالإدغام، فلا إشكال. وسوغ ذكر الجمع فيهما اختلاف علامته، وعلامة الجمع المؤنث أثقل من علامة الجمع المذكور (٧٣).

الموضع الخامس عشر: قال الإمام الشاطبي:

إِذَا لَمْ يَنْوُنْ أَوْ يَكُنْ تَا مُخَاطَبٍ وَمَا لَيْسَ مَجْزُومًا وَلَا مُتَّفَقًا [١٣٨]

قال ملا علي القاري: "فإنه لم ينظم هنا الأمثلة الممنوعة، على طبق ما ذكره سابقاً، مع أن أمثلة المتقارين أحوج في البيان من المتماثلين، وقد سبقني أبو شامة (٧٤) رحمه الله في نظم هذا حيث قال:

نَذِيرٌ لَكُمْ مِثْلُ بِهِ كُنْتَ ثَاوِيًا وَلَمْ يُؤْتَ قَبْلَ السَّيْنِ هَمَّ بِهَا أَنْجَلَا
وغيره الجعبري (٧٥) فقال:

(٧٢) ينظر: إبراز المعاني (١/٢٧٧)، الدر النضيد (١/٤٣٧).

(٧٣) ينظر: المفيد في شرح القصيد (٢/٧٨).

(٧٤) إبراز المعاني (١/٢٨١).

(٧٥) كنز المعاني (١/٤٥٦).

نَصِيرٌ لَقَدْ خَلَقْتَ طِينًا مِثْلَهَا وَلَمْ يُؤْتَ قَبْلَ الْوُسْعِ هَمَّ بِهَا فَلَا" (٧٦).

والجواب أن يقال: إنما ترك الشاطبي الأمثلة هنا اتكالا واعتمادا على الأصل في المتقاربين في نطق غالب الناس، فإنهم لا يدغمون، وهو أظهر في هذا الباب من المتماثلين، فالحاجة هنا إلى بيان أمثلة الإدغام أشد وأولى من الحاجة لبيان أمثلة الإظهار.

وجواب آخر أن يقال: بأن الشاطبي رحمه الله ركز على التمثيل لما استثنى من المظهرات في باب المتماثلين، وركز على التمثيل لما استثنى من المدغمات في باب المتقاربين، ولم يرد التطويل والتشويش على الطالب بذكر المقابل لهم، وكأنه اعتبر أن الأصل في باب المتماثلين هو الإدغام، فلا حاجة لِذِكْرِ أمثلته، فَذَكَرَ أمثلة الإظهار، واعتبر أن الأصل في باب المتقاربين هو الإظهار، فلا حاجة لِذِكْرِ أمثلته، وَذَكَرَ أمثلة الإدغام.

وهذا هو الأليق بحمل النظم عليه على حسب الاستقراء، وما جرى من عمق كلام الإمام الشاطبي، وشدة تحريه في العبارة.

الموضع السادس عشر: قال الإمام الشاطبي:

وَفِي زُوجَتِ سَيْنِ النَّفُوسِ وَمُدْغَمٌ لَهُ الرَّأْسُ شَيْبًا بِاخْتِلَافٍ تَوَصَّلَا [١٤٣]

قال ملا علي القاري: "فإنه قد يتوهم أن ألف (تَوَصَّلَا) ليس للإطلاق، وأنه للثنائية راجعا إلى الحرفين جميعا، والحال أن إدغام الأول بالاتفاق، وكذلك يتوهم أن لفظ (له) من التلاوة، وليس كذلك، بل ضميره راجع إلى أبي عمرو، فقلت:

كنا الرأس شَيْبًا فِيهِ خُلْفٌ تَوَصَّلَا" (٧٧).....

هنا إشكالان: الأول متعلق بـ (توصلا) والثاني بعبارة (له).

والجواب عن الأول: أن ذلك التوهم غير وارد؛ لأنها وقعت في جملة منفصلة تامة، وفصلها بالواو التي جعلها في اصطلاحه فيصلا بين القراءات والأحكام.

(٧٦) الضابطية (٣٩)

(٧٧) الضابطية (٤٠)

والجواب عن الثاني: أن لفظ (له) غير واقع في الآية، فإن لفظها ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، ولا توجد عبارة (له) التي ذكرها ملا علي القاري أصلاً، فلا يقع التوهم أبداً.

ولم يستشكلها أحد من شراح القصيدة.

الموضع السابع عشر: قال الإمام الشاطبي:

فَمَعَ حُمْلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ الزَّكَاةَ قُلْ [١٤٧]

قال ملا علي القاري: "فإنه أبهم الكلمة الواقعة بعد الزكاة، فبيته بوضع (ثم) موضع (قل)" (٧٨).

والجواب عن هذا الإشكال من أربعة وجوه:

الأول: ذكره الفاسي، وهو أنه تركه للعلم به وانحصاره في مثال واحد، فلا يقع الإلباس (٧٩).

الثاني: أن قوله (مع) يفيد التشابه في الحكم والمثال والتعلق (٨٠).

الثالث: أن في البيت تقديماً وتأخيراً يجعل المشتغل به ينتبه إلى الإلباس؛ لأن متعلق (فمع) هو (قل).

الرابع: كأنه رأى أن تكرار كلمة (ثم) في شطر واحد يؤدي إلى ركابة واستثقال، فلذلك اعتمد على ذكاء القارئ في التمييز كما قال رحمه الله: (فزاحم بالذكاء لتفضلاً).

الموضع الثامن عشر: قال الإمام الشاطبي:

وَأَشْمَمَ وَرْمٌ فِي غَيْرِ بَاءٍ وَمِيمِهَا مَعَ الْبَاءِ أَوْ مِيمٍ وَكُنْ مُتَأَمِّلًا [١٥٥]

وقد عَقَّبَ عليه ملا علي القاري بما ملخصه: أن استثناء هذه الصور الأربع إنما يصح في الإشمام وليس في الروم، بل الروم يقع في الجميع (٨١).

(٧٨) الضابطية (٤٠)

(٧٩) ينظر: اللاليء الفريدة (٢٠٠/١)

(٨٠) ينظر: المفيد في شرح القصيد (١٠١/٢)

وهذا الكلام تقريباً هو نصُّ عبارة أبي شامة، إلا أن هناك فرقاً سائياً في الجواب. والجواب: أن الحكم الذي نصَّ عليه الشاطبي، وبينه الشراح، وحققه ابن الجزري في النشر، أن الإشارة بالروم والإشمام واقعة لأبي عمرو في جميع مواضع الإدغام إلا في الصور الأربع المذكورة في النظم كما في أصله التيسير، وهذا الأمر منصوص عليه وثابت في الرواية. وإنما استشكل بعضهم كأبي شامة تعليله بتعذر وقوعه، وصرح بأن هذا التعليل لا يتوجه إلا على الإشمام؛ لأن الإشمام انطباق الشفتين ضمّاً، وكذلك الباء والميم في الإدغام على الوجوه الأربعة يحصل فيها انطباق الشفتين، فيتعارض الانطباقان ولا يمكن النطق بهما في وقت واحد، فيمتنع أحدهما وهو الإشمام؛ لأنه من الأحكام الجائزة.

وأن هذه العلة لا تنطبق على الروم لجواز وقوعه في النطق مع الإدغام، ولم يخالفوا في أن الروم داخل في الاستثناء عند الشاطبي، قال الإمام ابن الجزري في النشر: "اعلم أنه ورد النص عن أبي عمرو من رواية أصحاب اليزيدي عنه، وعن شجاع أنه كان إذا أدغم الحرف الأول في مثله، أو مقاربه، وسواء سكن ما قبل الأول، أو تحرك إذا كان مرفوعاً أو مجروراً - أشار إلى حركته، وقد اختلف أئمتنا في المراد بهذه الإشارة... وحمله الجمهور على الروم والإشمام جميعاً، فقال أبو عمرو الداني: والإشارة عندنا تكون رومًا وإشمامًا... قلت: وهذا أقرب إلى معنى الإشارة؛ لأنه أعم في اللفظ، وأصوب في العبارة، وتشهد له القراءتان الصحيحتان المجمع عليهما عن الأئمة السبعة وغيرهم في ﴿تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١] في سورة يوسف، وهو من الإدغام الكبير كما سيأتي، فإنهما بعينهما هما المشار إليهما في قول الجمهور وفي إدغام أبي عمرو". ثم قال: "ثم إن الآخذين بالإشارة عن أبي عمرو أجمعوا على استثناء الميم عند مثلها وعند الباء، وعلى استثناء مثلها وعند الميم، قالوا: لأن الإشارة تتعذر في ذلك من أجل انطباق الشفتين" (٨٢).

وقال أبو شامة: "أي لك أن تشم وتروم في جميع الحروف المدغمة في المثليين والمتقاربين سوى أربع صور... والإشمام يقع في الحروف المضمومة، والروم يدخل في المضمومة والمكسورة

(٨١) الضابطية (٤١)

(٨٢) النشر (٩٤٨/٢-٩٤٧)

ولا يقعان في المفتوحة... وهذان المذهبان المحكيان عن أبي عمرو من الإشمام والروم في الحروف المدغمة سيأتيان لجميع القراء في مسألة: ﴿لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ﴾ [يوسف: ١١] (٨٣). وفي هذه المسألة مناقشات كثيرة ليس هذا موضع تحقيقها، وإنما المراد بيان أن ملا علي القاري قد جانب الصواب في ما فهمه من كلام أبي شامة.

الموضع التاسع عشر: قال الإمام الشاطبي:

وَعَى نَقَرٌ أَرْجَتْهُ... البيت [١٦٦]

قال ملا علي القاري: "فإن استخراج القراءات الست يصعب منه جدا، وقد أتى المرحوم أبو شامة بيتاً واحداً أسهل منه أخذاً، إلا أنه اكتفى فيه باللفظ عن القيد حيث قال: وأرجته ملً والضمُّ حُزْ صِلُهُ دَعْ لَنَا وأرجه فِ نَلْ صِلْ جِي رَضًا قَصْرُهُ بلا" (٨٤). والجواب: لا شك أن استخراج القراءات من البيتين فيه نوع صعوبة، ولكن مع التعديل الذي أتى به أبو شامة يفوت ما امتاز به النظم من حلاوة في السبك، وعذوبة في التركيب. ثم إن أبيات الشاطبية تحتاج إلى انتباه حتى يتمكن الطالب من استخراج معانيها كاملة بلا إشكال.

الموضع العشرون: قال الإمام الشاطبي:

إِذَا أَلِفٌ أَوْ يَأُؤْهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ أَوْ الْوَاوُ عَنْ ضَمٍّ لَقِيَ الْهَمْزَ طَوَّلاً [١٦٨]

قال ملا علي القاري: "فإن مقدار المد مبهم في المتصل والمنفصل جميعاً مع اتفاقهم على اختلاف في قدره" (٨٥).

والجواب: أن الإمام الشاطبي ترك التنقيص على مقدار المد وبيانه لما رأى من شدة الخلاف بين القراء فيه وتفاوت مراتبه عندهم، فنص في قصيدته على ما وقع عليه الاتفاق منه، وهو الزيادة عن المقدار الطبيعي لحروف المد.

(٨٣) إبراز المعاني (٢/ ٢٩٧)

(٨٤) الضابطية (٤٢)

(٨٥) الضابطية (٤٢)

وقد نقل السخاوي^(٨٦) عن الشاطبي قوله بأن مراتب المد لا تتحقق، وأنه كان يختار في الأداء مرتبتين فقط، طولى لورش وحزمة، ووسطى للباقيين، مخالفاً بذلك أصل الشاطبية الذي هو التيسير.

فلعل الإمام الشاطبي لما رأى أن الأمر كذلك أثر التعبير بالإجمال عن القدر المجمع عليه وهو مطلق الزيادة، وترك بيان حقيقة مرتبته للأداء والمشافهة.

قال ابن الجزري: " (فهذا ما حضرني من نصوصهم)، ولا يخفى ما فيها من الاختلاف الشديد في تفاوت المراتب، وإنه ما من مرتبة ذكرت لشخص من القراء إلا وذكر له ما يليها، وكل ذلك يدل على شدة قرب كل مرتبة مما يليها، وإن مثل هذا التفاوت لا يكاد ينضبط، والمنضبط من ذلك غالباً هو القصر المحض والمد المشبع من غير إفراط عرفاً، والتوسط بين ذلك. وهذه المراتب تجري في المنفصل، ويجري منها في المتصل الاثنان الأخيران، وهما الإشباع والتوسط، يستوي في معرفة ذلك أكثر الناس، ويشترك في ضبطه غالبيتهم، وتحكم المشافهة حقيقته، ويبين الأداء كيفيته، ولا يكاد تخفى معرفته على أحد، وهو الذي استقر عليه رأي المحققين من أئمتنا قديماً وحديثاً، وهو الذي اعتمده الإمام أبو بكر بن مجاهد، وأبو القاسم الطرسوسي، وصاحبه أبو الطاهر بن خلف، وبه كان يأخذ الإمام أبو القاسم الشاطبي؛ ولذلك لم يذكر في قصيدته في الضربين تفاوتاً، ولا نبّه عليه، بل جعل ذلك مما تحكمه المشافهة في الأداء"^(٨٧).

الموضع الحادي والعشرون: قال الإمام الشاطبي:

وَوَسَطَهُ قَوْمٌ..... [١٧٢]

قال ملا علي القاري: "فإنه يوهم أن القاف رمز وهو خطأ؛ لأن المراد به أن طائفة من المشايخ نقلوا التوسط عن ورش في نحو ﴿سَوَّءٌ﴾ [مريم: ٢٨] و﴿شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ٢٨]، وغيره العلامة الجعبري بقوله: (بعض) بدله، ولا يخفى أن الوهم باق على حاله، بل أزيد؛ لأن ذكر قالون أشبه في ذكر أصول ورش من ذكر خلاد، فاخترت لفظ (جمع)، فإنه يستفاد منه المراد"^(٨٨).

(٨٦) ينظر: فتح الوصيد (٢/ ٢٧١)

(٨٧) النشر (٢/ ١٠٧٥)

(٨٨) الضابطية (٤٣)

- وقد سبقه أيضا إلى هذا التنبيه أبو شامة والجعبري وابن جبارة والسمين الحلبي^(٨٩).
- والجواب عنه أن كلمة (قوم) لا تخلو إما أن تكون رمزا أو غير رمز، ويمنع كونها رمزا أمور:
١. أن الظاهر خلافه، لأن الكلام في سياق تفصيل قراءة ورش في مد البدل، فذكر القصر والمد الطويل والتوسط^(٩٠).
 ٢. أن الشاطبي قد نصَّ على مسمى القارئ وهو ورش، وفي العادة المطردة في نظمه ومن أسلوبه المستمر أنه لا يرمز إذا نص على مسمى القارئ^(٩١).
 ٣. من المعلوم عند القراء جميعهم أن مد البدل لا يمدّه أحد من القراء غير ورش، فلا يمكن أن يَرِدَ إليهم على هذه القاعدة الثابتة بالتواتر عند القراء.

الموضع الثاني والعشرون: قال الإمام الشاطبي:

وَمَا بَعْدَ هَمْزِ الْوَصْلِ آيَةٍ وَبَعْضُهُمْ يُؤَاخِذُكُمْ ءَلَا نَ مُسْتَفْهِمًا تَلَا [١٧٤]

وقد عقب عليه ملا علي القاري بكلام هذا خلاصته مع التوضيح^(٩٢):

١. أن الشاطبي أطلق همز الوصل، وهذا يوهّم أن هذا الحكم في الابتداء وفي الوصل ودرج الكلام، ومعلوم أنه خاص بحالة الابتداء.
٢. أنه يفهم من قوله بعضهم بالنسبة لـ ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥] بعدها أن فيها خلافا في مدها وعدمه لدى ورش، وليس كذلك؛ لأن القراء أجمعوا أن لا مد فيها إطلاقا^(٩٣).
٣. أنه أهتم الخلاف في ﴿ءَلَا نَ﴾ [يونس: ٥١]، هل المد في همزته الأولى أو الثانية، وإنما هو في الثانية.
٤. أنه فاتّه استثناء ألف التنوين إذا كانت بعد همزة مفتوحة مثل ماء، فإنها على صورة البدل وليس فيها مد إجماعا.

(٨٩) ينظر: إبراز المعاني (٣٢٦/١)، كتر المعاني (٥٤٥/٢)، المفيد في شرح القصيد (١٦٥/٢)، العقد النضيد (٧١/٢).

(٩٠) ينظر: المفيد في شرح القصيد (١٦٥/٢).

(٩١) قال السمين الحلبي: "وقد تقدم أنه لا يجمع بين الاسم الصريح والرمز". العقد النضيد (٧١/٢).

(٩٢) ينظر: الضابطية (٤٤).

(٩٣) قال ابن الجزري: "وقد اتفق أصحاب المد في هذا الباب عن ورش على استثناء كلمة واحدة وأصلين مطردين: فالكلمة: (يواخذ) كيف وقعت، نحو: (لا يؤاخذكم الله)". النشر (١٠٩٦/٢).

ولم أفق على من نبه على الأول، وذكر أبو شامة وابن جبارة الثلاثة الأخيرة (٩٤).
والجواب على الأول: أن من المعلوم أن همزة الوصل لا وجود لها في غير الابتداء، فلا حكم لها إذن في غيره.

والجواب على الثاني: أن الظاهر أن كلمة ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ مقحمة بين المبتدأ وخبره، يدل على ذلك أمور:

- أنها يمتنع أن تكون مفعول (تلا)، الذي هو خبر (بعضهم)؛ للإجماع على حكمها، والشاطبي رحمه الله يبعد أن يجهل هذه المسائل في علم القراءات، والتي ليس في القراءات ما يشبه بها أو يزاهاها.
- أن مستفهما حال من (بعضهم)، وهو تقييد للتلاوة وبيان لموضعها، وهذا الحكم قطعاً لا يتناول ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾.

- أن ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ لو كانت متعلقة بـ (بعضهم) و (تلا) لتعلق بها مستفهماً أيضاً.
- أن مما سوغ للشاطبي ارتكاب هذه الضرورة الشعرية؛ كون خبر (بعضهم) مميزاً ومقيداً بقوله: (مُسْتَفْهَمًا)، وبقوله: (تَلا) المقيّد بالاستفهام والبعضية.

والجواب على الثالث: وهو مسألة إبهام الخلاف في ﴿ءَأَلَّنَ﴾، وهذا الإبهام مرفوع بكونه ذكر ذلك في سياق تفصيل أحكام مد البدل، ومعلوم أن مد البدل إنما هو في الهمزة الثانية وليس في الأولى، لأن الأولى همزة الوصل المصاحبة للام التعريف، ولا يكون مد البدل إلا في همزة القطع، وأيضاً فإن وجه المد في الأولى ليس لأجل الهمزة بل لأجل السكون، وهذا واضح تماماً فلا يرد الإشكال أبداً.

الجواب على الرابع: أن الشاطبي إنما ترك ذكرها اعتماداً على اشتهاها أمرها، والإجماع على عدم مدها، ولأمر أربعة:

(٩٤) ينظر: إبراز المعاني (٣٣١-٣٢٩)، المفيد في شرح القصيد (١٦٥/٢، ١٧٣)

الأول: أنها في الحقيقة ليست ألفاً باعتبار الاعتداد بأصلها وهو التنوين، لأن الألفات المعتبرة إنما هي الألفات الحقيقية أو المبدلة من الهمزة الساكنة أو من حروف اللين والعة، وما سواها لا يسمى ألفاً إلا من باب التجوز.

الثاني: أن الألف المعتبرة في هذا الباب إنما هي التي تثبت في الوقف والوصل، وهذه لا وجود لها في الوصل أبداً، لأنها ترجع إلى أصلها وهو التنوين^(٩٥).

الثالث: أن الأصل في المد أن يكون في الوصل، ثم وقوعه في الوقف إنما يكون تبعاً لوقوعه في الوصل، وهذا المد غير ثابت في الوصل فيمتنع الاعتداد به في الوقف.

والرابع: ذكره ابن جبارة فقال: "فإن قيل: يرد عليه الألف المبدلة من التنوين الواقعة بعد الهمز نحو ﴿عُشْكَا﴾ [المؤمنون: ٤١]... قلت: في كلامه ما يدفع ذلك، وهو ما ذكره من الأمثلة؛ لأنه لما مثل بحرف المد الذي لم يبدل من التنوين، فكأنه قال: الخلاف إنما هو في حرف المد إذا كان على هذه الصفة"^(٩٦).

الموضع الثالث والعشرون: قال الإمام الشاطبي:

بَطُولٌ وَقَصْرٌ وَصُلٌّ وَرَشٌّ وَوَقْفٌ [١٨٠]

قال ملا علي القاري: "فإن المتبادر منه^(٩٧) المعنى المتعارف فيه، وهو المقابل للطول والتوسط، والحال أن الأمر ليس كذلك فإنه أريد به هنا التوسط^(٩٨)، وسمي قصراً بالإضافة إلى المد، فلو قيل: (بطول ووسط) لارتفع الوهم، وانتفع الفهم"^(٩٩).

سبقه إلى هذا التنبيه أبو شامة وابن جبارة والسمين الحلبي^(١٠٠)، وقد أجاب السمين الحلبي عنه بوجهين:

(٩٥) قال ابن جبارة: "ولأن الوقف عارض فوجود هذا الحرف كعدمه". المفيد في شرح القصيد (١٦٦/٢).

(٩٦) ينظر: المصدر السابق.

(٩٧) يعني قوله (وقصر)..

(٩٨) وهذا باتفاق شراح الشاطبية والرواة عن ورش.

(٩٩) الضابطية (٤٥)

(١٠٠) ينظر: إبراز المعاني (٣٤٠/١)، المفيد في شرح القصيد (١٩١/٢)، العقد النضيد (١١٠/٢)

الأول: أنه قال في البيت الآتي: (وَعَنْهُمْ سُقُوطُ الْمَدِّ فِيهِ)، وسقوط المد عبارة عن القصر- المحض، فثبت لنا وجه ثالث وهو القصر الحقيقي بقوله: (وَعَنْهُمْ سُقُوطُ الْمَدِّ) مع ثبوت وجهين سابقين غيره، فتعين أن يكون أحدهما: الإفراط، والآخر: التوسط، وإلا كان الثلاثة اثنين... وكأن المصنف قال بمد طويل ومد قصير.

وأما الثاني فجوابه: أنه لما كان فيه قصر من مقدار الطول المفرط أطلق عليه قصر لذلك (١٠١).

الموضع الرابع والعشرون: قال الإمام الشاطبي:

وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ أَصْلًا [١٨٠]

وقد عقب عليه ملا علي القاري بما حاصله (١٠٢):

١. أن هذا الحكم اقتصر فيه الشاطبي على السكون العارض للوقف، وجعله ناقصاً من حيث

إنه لا يعم السكون العارض في الوصل، مثل: مد السوسي في نحو ﴿الْحَجِيرِ ۖ تَلِكِ﴾ [الفاتحة] ونحوه مع الإدغام، ومثل: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ [البقرة: ٢٦٧] للبزي بسكون التاء والتشديد، ومثل: ﴿الْعَرَّ ۖ اَللَّهُ﴾ في آل عمران لجميع القراء.

٢. أنه أهتم وجهي المد عند السكون العارض للوقف، وقد تقررت أنواع المد الثلاثة. ويجب عن ذلك بأن يقال:

الصواب أن الشاطبي أراد الاقتصار على السكون العارض، ولم يرد إدخال ما أراد تعميمه ملا علي القاري لثلاثة أمور:

الأول: أنه قد نص في كلامه السابق بما يعمها، وهو قوله رحمه الله: (وَعَنْ كُلِّهِم بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ)، وهو الشطر الأول من البيت.

الثاني: أن تقريره الوجوه الثلاثة للبزي خطأ ظاهراً؛ فإن البزي في هذا الموضع ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ ونحوه ليس له إلا وجه واحد من طريق الشاطبي، وهو المد إشباعاً.

(١٠١) ينظر: العقد النضيد (٢/ ١١١-١١٠)

(١٠٢) ينظر: الضابطية (٤٥)

الثالث: أن ﴿الْمَ ١﴾ ٱللَّهُ ٱلَّيْسَ فِيهِ السَّكُونُ العَارِضُ بَلْ فِيهِ الْحَرَكَةُ العَارِضَةُ، فَحَكْمُهُ مُخْتَلَفٌ وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعُهُ، ثُمَّ إِنَّ لِلْقُرَّاءِ فِيهِ الْمَدَ الطَّوِيلَ وَالْقَصَرَ فَقَطْ.
وأما مسألة إبهام وجهي المد عند السكون العارض للوقف فقد رفعه بيان الشراح بأن المراد بالوجهين المد وعدمه، والمد على وجهين الطول والتوسط، وعدمه القصر (١٠٣).
أو أنه أراد بالوجهين المد والتوسط، وأن القصر فُهِمَ من قوله: (أَصْلًا)، أي هناك وجه ثالث لم يؤصل ولم يعتمد عليه، وهو القصر (١٠٤).

الموضع الخامس والعشرين: قال الإمام الشاطبي:

وَفِي وَاوٍ سَوَاءٌ خِلَافٌ لَوَرْشِهِمْ [١٨٢]

قال ملا علي القاري: " فإنه مبهم يحتاج إلى بيان" (١٠٥).
وهو يعني أن الشاطبي أبهم مقدار المد.
ويمكن أن يقال في الجواب عنه: الإبهام مرفوع بكون الشاطبي رحمه الله يشير بقوله (خلاف) إلى إجمال ما تقدم من المذاهب، وهي الطول، والتوسط، وسقوط المد، الذي هو القصر.
قال أبو شامة: " وهذا الخلاف هو سقوط المد والمد، فإن قلنا بالمد كان على الوجهين في طوله وتوسطه" (١٠٦).

وقال الجعبري: "لورش في واو ﴿مَا وَدِرَى عَنْهُمَا مِنْ سَوَاءٍ تَهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٠]...
مذهبان نقلهما الصقلي: أحدهما: طرد الأصل فيه فيمد ويوسط، والثاني استثناؤه فيقصر، فيحصل من الاثنين ثلاثة" (١٠٧).

(١٠٣) ينظر: العقد النضيد (٢/ ٩٤-٩٣).

(١٠٤) ينظر: فتح الوصيد (٢/ ٢٧٩)، المفيد (٢/ ١٨٠)، كنز المعاني (٢/ ٥٥٤).

(١٠٥) الضابطية (٤٦).

(١٠٦) إبراز المعاني (١/ ٣٣٤).

(١٠٧) كنز المعاني (٢/ ٥٦٦).

خاتمة في أهم النتائج والتوصيات:

١. أستطيع القول - من خلال الجزء الذي قمت بدراسته - بأن جميع التعقبات الواردة على أبيات الشاطبية لها أجوبة متجهة وصحيحة، وأغلبها يكون الشاطبي فيه أسعد بالحجة ممن أوردتها عليه.
 ٢. أن ملا علي القاري كان في كتاب الضابطية يهتم بذكر الإشكالات مقتصرًا عليها، سواء نقلها من غيره أو استخرجها بنفسه، إلا أنه لا يذكر حجتها في غالب الكتاب، وكذلك لا يذكر الأجوبة الواردة على الإشكالات، وهي كثيرة.
 ٣. أن ملا علي القاري في كتابه هذا إلى ثلاثة مصادر: إبراز المعاني لأبي شامة، وكنز المعاني للجعبري، والنشر لابن الجزري.
 ٤. أن كثيرا من التعديلات التي اقترحها المعقبون على الشاطبي لو سلمت لفات مقاصد الشاطبي في النظم، التي منها:
 - حلاوة النظم وجزالته في هذه القصيدة.
 - دقة استعمال مصطلحاته الخاصة.
 - قوة الاختصار التي استدعت منه إلى طلب قرائه أن يزاحموا بالذكاء.
- أما التوصيات: فإني أوصي بدراسة التعقبات على الشاطبية في جميع الشروح، والاجتهاد في التماس الأجوبة عليها، فإن فيه مادة كبيرة.

فهرس المصادر والمراجع

١. إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، لأبي شامة عبدالرحمن بن إسماعيل، تحقيق: محمد بن عبد الخالق محمد جادو، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، (ط: ١)، ١٤١٣هـ.
٢. الأعلام تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، (ط: ١٥)، ٢٠٠٢م.
٣. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، (ط: ١)، ١٤٢٠هـ.
٤. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
٥. تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الزبيدي، دار الحياة، بيروت، مصورة عن المطبعة الخيرية بمصر، (ط: ١)، ١٣٠٦هـ.
٦. تحصيل المرام في أخبار البيت الحرام والمشاعر العظام ومكة والحرم وولاتها الفخام، لمحمد بن أحمد بن سالم المالكي المكي، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكة المكرمة، (ط: ٢)، ١٣٤٠هـ - ٢٠٠٩م.
٧. تشنيف المسامع بشرح جمع الجوامع، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: سيد عبد العزيز وعبد الله ربيع، مكتبة قرطبة، القاهرة، (ط: ١) ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م. التعليقات السنّية على الفوائد البهية، بهامش الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لمحمد عبدالحى اللكنوي، دار المعرفة، بيروت.
٨. التعليقات السنّية على الفوائد البهية، بهامش الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لمحمد عبدالحى اللكنوي، دار المعرفة، بيروت.
٩. تقويم اللسانين، محمد تقي الدين الهاللي، مكتبة المعارف، القاهرة، (ط: ١)، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
١٠. التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: خلف بن حمود الشغلي، دار الأندلس، حائل، (ط: ١)، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
١١. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمد أمين المحبّي، مصورة دار صادر، بيروت.
١٢. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، للسيد محمد بن جعفر الكتّاني، كتب مقدماتها ووضع فهرسها: محمد المنتصر - الزمزمي بن محمد الكتّاني، دار البشائر، بيروت، (ط: ٧)، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١٣. سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، لعبدالمملك بن حسين العصامي المكي، المكتبة السلفية، القاهرة، ١٣٨٠هـ.
١٤. شذرات الذهب، لابن العماد عبدالحلي بن أحمد بن محمد الحنبلي، مصورة دار الكتب العلمية.
١٥. عقد الجواهر والدرر في أخبار القرن الحادي عشر، لمحمد بن أبي بكر الشَّلي باعلوي، تحقيق: إبراهيم بن أحمد المقحف، مكتبة تريم الحديثة، مكتبة الإرشاد، صنعاء، (ط: ١)، ١٤٢٤هـ — ٢٠٠٣م.
١٦. العقد النضيد في شرح القصيد، لأبي العباس بن يوسف بن محمد، المعروف بـ«السمين الحلبي»، تحقيق: خالد حسن أبو الجود، دار اللؤلؤة، مصر، (ط: ١)، ١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م.
١٧. عقود الجوهر في تراجم من لهم خمسون تصنيفاً أكثر، لجميل بك العظم، مصورة أضواء السلف، الرياض.
١٨. فتح الوصيد في شرح القصيد، علم الدين علي بن محمد السخاوي، تحقيق: مولاي محمد الإدريسي- الطاهري، مكتبة الرشد، الرياض، (ط: ٢)، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
١٩. فوائد الارتحال ونتاج السفر في أخبار القرن الحادي عشر، لمصطفى بن فتح الله الحموي، تحقيق: عبد الله محمد الكندري، دار النوادر، سوريا، (ط: ١)، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
٢٠. القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي، تحقيق: محمد نعيم العقرسوسي، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، (ط: ٤)، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
٢١. كنز المعاني في شرح حرز الأمان، لإبراهيم بن عمر الجعبري، تحقيق: فرغلي سيد عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ، الجيزة، (ط: ١)، ٢٠١١م.
٢٢. لحن العامة والتطور اللغوي، رمضان عبد التواب، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، (ط: ١)، ٢٠٠٠م.
٢٣. لطف السمر وقطف الثمر من تراجم أعيان الطبقة الأولى من القرن الحادي عشر، لنجم الدين محمد بن محمد الغزّي، تحقيق: محمود الشيخ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق.
٢٤. محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة، محمد علي النجار، معهد الدراسات العربية العالية، ١٣٧٩م - ١٩٦٠م.
٢٥. المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر، لعبدالله مرداد أبو الخير، اختصار وترتيب وتحقيق: محمد سعيد العامودي، وأحمد علي، عالم المعرفة، جدة، (ط: ٢)، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٦. معجم المؤلفين، تراجم مصنفى الكتب العربية، لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربى، بيروت.
٢٧. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمد عبد الله بن يوسف، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الباب، اسطنبول، (ط: ١)، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.
٢٨. المفيد في شرح القصيد، لأبي العباس أحمد بن محمد، المعروف بابن جبارة المقدسي، تحقيق: خير الله الشريف، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، (ط: ١)، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.
٢٩. المفيد في شرح القصيد، لأبي العباس أحمد بن محمد، المعروف بابن جبارة المقدسي، تحقيق: رحمة بنت عبد الله الحربي، جامعة القصيم، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.
٣٠. الملا علي القاري، فهرس مؤلفاته وما كُتِبَ عنه، لمحمد بن عبدالرحمن الشَّعاع، مجلة آفاق الثقافة والتراث، العدد (١)، عام ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، مطبوعات مركز جمعة الماجد.
٣١. النشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، تحقيق: أيمن رشدي سويد، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، بيروت، (ط: ١)، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.
٣٢. نظم الدرر في اختصار نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر، لعبد الله بن محمد الغازي المكي، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، المكتبة الأسدية، مكة المكرمة، (ط: ١)، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
٣٣. النور السافر عن أخبار القرن العاشر، لعبد القادر بن شيخ العيدروس اليمني (ت ١٠٣٨هـ)، تحقيق: أحمد حالو، و محمود الأرناؤوط، وأكرم البوشي، دار صادر، بيروت، (ط: ١)، ٢٠٠١م.
٣٤. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، دار العلوم الحديثة، بيروت، مصورة من طبعة اسطنبول.

Romanization of references

1. **Ibraaz Al-Ma'ani min Hirz Al-Amani fi Al-Qira'at Al-Sab'a (Clarifying the Meanings of Hirz Al-Amani in the Seven Readings).** Edited by Muhammad bin Abdul Khaliq Muhammad Jado. Written by Abu Shama, Abdulrahman bin Ismail. Islamic University, Madinah. 1st Edition, 1413 AH.
2. **Al-A'lam: Biographies of Famous Men and Women from Arabs, Arabists, and Orientalists.** Written by Al-Zarkali, Khairuddin. Dar Al-Ilm Lilmalayin, Beirut. 15th Edition, 2002 CE.
3. **Al-Bahr Al-Muheet fi Al-Tafsir.** Written by Abu Hayyan, Muhammad bin Yusuf bin Ali Al-Andalusi. Edited by Sidqi Muhammad Jameel. Dar Al-Fikr, Beirut. 1st Edition, 1420 AH.
4. **Al-Badr Al-Tali' bi Mahasin man Ba'd Al-Qarn Al-Sabi' (The Rising Moon with the Virtues of Those After the Seventh Century).** Written by Al-Shawkani, Muhammad bin Ali. Dar Al-Kitab Al-Islami, Cairo.
5. **Taj Al-Arus min Jawahir Al-Qamus (The Crown of the Bride from the Gems of the Dictionary).** Written by Al-Zabidi, Al-Sayyid Muhammad Murtada. Dar Al-Hayat, Beirut. Reprint of Al-Khayriya Press, Egypt. 1st Edition, 1306 AH.
6. **Tahsil Al-Maram fi Akhbar Al-Bayt Al-Haram wal-Masha'ir Al-'Adham wa-Makkah wal-Haram wa-Wulatiha Al-Fakham (Achieving the Goal in the News of the Sacred House, the Great Rituals, Mecca, and Its Noble Governors).** Written by Al-Maliki Al-Makki, Muhammad bin Ahmad bin Salim. Edited by Abdul Malik bin Abdullah bin Duhaysh. Makkah. 2nd Edition, 1340 AH / 2009 CE.
7. **Tashnif Al-Masami' bi Sharh Jam' Al-Jawami'.** Written by Al-Zarkashi, Muhammad bin Abdullah bin Bahadir. Edited by Sayed Abdul Aziz and Abdullah Rabee'. Maktabat Qurtuba, Cairo. 1st Edition, 1418 AH - 1998 CE.
8. **Al-Ta'liqat Al-Saniyya 'ala Al-Fawa'id Al-Bahiyya (The Noble Annotations on the Splendid Benefits), in the margins of Al-Fawa'id Al-Bahiyya fi Tarajim Al-Hanafiyya (The Splendid Benefits in the Biographies of the Hanafis).** Written by Al-Laknawi, Muhammad Abdulhay. Dar Al-Ma'rifa, Beirut.
9. **Taqwim Al-Lisanayn (Rectification of the Two Tongues).** Written by Al-Hilali, Muhammad Taqi Al-Din. Maktabat Al-Ma'arif, Cairo. 1st Edition, 1398 AH / 1978 CE.
10. **Al-Taysir fi Al-Qira'at Al-Sab' (Facilitation in the Seven Readings).** Written by Al-Dani, Abu Amr Uthman bin Said. Edited by Khalaf bin Hamoud Al-Shughdali. Dar Al-Andalus, Hail. 1st Edition, 1436 AH - 2015 CE.
11. **Khilasat Al-Athar fi A'yan Al-Qarn Al-Hadi Ashar (The Essence of the Traces in the Notables of the Eleventh Century).** Written by Al-Muhibbi, Muhammad Amin. Reprint by Dar Sader, Beirut.

12. **Al-Risala Al-Mustatrafa li-Bayan Mashhur Kutub Al-Sunna Al-Musharrafa (The Distinguished Treatise on the Famous Books of the Noble Sunnah).** Written by Al-Kattani, Al-Sayyid Muhammad bin Ja'far. Introductions and Indexes by Muhammad Al-Muntasir Al-Zamzami bin Muhammad Al-Kattani. Dar Al-Basha'ir, Beirut. 7th Edition, 1428 AH / 2007 CE.

13. **Simt Al-Nujum Al-'Awali fi Anba' Al-Awa'il wal-Tawali (The String of High Stars in the News of the Early and Later Generations).** Written by Al-Asami Al-Makki, Abdul Malik bin Hussein. Al-Maktaba Al-Salafiyya, Cairo, 1380 AH.

14. **Shadharat Al-Dhahab (Golden Splinters).** Written by Ibn Al-Imad, Abdulhay bin Ahmad bin Muhammad Al-Hanbali. Reprint by Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

15. **'Aqd Al-Jawahir wal-Durar fi Akhbar Al-Qarn Al-Hadi Ashar (The Necklace of Jewels and Pearls in the News of the Eleventh Century).** Written by Al-Shilli Ba'alawi, Muhammad bin Abi Bakr. Edited by Ibrahim bin Ahmad Al-Maqhafi. Maktabat Tarim Al-Haditha, Maktabat Al-Irshad, Sana'a. 1st Edition, 1424 AH / 2003 CE.

16. **Al-'Aqd Al-Nadid fi Sharh Al-Qasid.** Written by Al-Samin Al-Halabi, Abu Al-Abbas bin Yusuf bin Muhammad. Edited by Khaled Hassan Abu Al-Joud. Dar Al-Lu'lu'ah, Egypt. 1st Edition, 1445 AH - 2023 CE.

17. **'Uqud Al-Jawhar fi Tarajim man Lahum Khamsun Tasnifan fa-Akthar (The Jewels of Biographies of Those with Fifty or More Works).** Written by Al-Azm, Jamil Bek. Reprint by Adwa' Al-Salaf, Riyadh.

18. **Fath Al-Wasid fi Sharh Al-Qasid (Opening the Door in Explaining the Poem).** Written by Al-Sakhawi, 'Ilm Al-Din Ali bin Muhammad. Edited by Moulay Muhammad Al-Idrisi Al-Tahiri. Maktabat Al-Rushd, Riyadh. 2nd Edition, 1426 AH / 2005 CE.

19. **Fawa'id Al-Irtihal wa-Nata'ij Al-Safar fi Akhbar Al-Qarn Al-Hadi Ashar (The Benefits of Travel and the Results of Journeys in the News of the Eleventh Century).** Written by Al-Hamawi, Mustafa bin Fath Allah. Edited by Abdullah Muhammad Al-Kandari. Dar Al-Nawadir, Syria. 1st Edition, 1432 AH / 2011 CE.

20. **Al-Qamus Al-Muhit (The Comprehensive Dictionary).** Written by Al-Fayruzabadi, Majd Al-Din Muhammad bin Ya'qub. Edited by Muhammad Na'im Al-'Aqrasi. Mu'assasat Al-Risala Nashirun, Beirut. 4th Edition, 1436 AH / 2015 CE.

21. **Kanz Al-Ma'ani fi Sharh Hirz Al-Amani (The Treasure of Meanings in Explaining Hirz Al-Amani).** Written by Al-Ja'bari, Ibrahim bin Umar. Edited by Farghali Sayyid 'Arabawi. Maktabat Awlad Al-Sheikh, Giza. 1st Edition, 2011 CE.

22. **Lahn Al-‘Ammā wa Al-Tatawwur Al-Lughawī (The Dialect of the Public and Linguistic Development).** Written by Abdul-Tawwab, Ramadan. Maktabat Zahra’ Al-Sharq, Cairo. 1st Edition, 2000 CE.

23. **Lutf Al-Samar wa Qatf Al-Thamar min Tarajim A’yan Al-Tabaqa Al-Ula min Al-Qarn Al-Hadi Ashar (The Delight of Stories and the Picking of Fruits from the Biographies of the Notables of the First Class of the Eleventh Century).** Written by Al-Ghazi, Najm Al-Din Muhammad bin Muhammad. Edited by Mahmoud Al-Sheikh. Publications of the Ministry of Culture and National Guidance, Damascus.

24. **Muhadarat ‘an Al-Akhata’ Al-Lughawiyya Al-Sha’i’a (Lectures on Common Linguistic Errors).** Written by Al-Najjar, Muhammad Ali. Institute of Advanced Arab Studies, 1379 AH / 1960 CE.

25. **Al-Mukhtasar min Kitab Nashr Al-Nur wa Al-Zahr fi Tarajim Afadil Makkah min Al-Qarn Al-‘Ashir ila Al-Qarn Al-Rabi’ Ashar (The Summary of the Book of Spreading Light and Flowers in the Biographies of the Nobles of Mecca from the Tenth to the Fourteenth Century).** Written by Abu Al-Khayr, Abdullah Mirdad. Abridged, arranged, and edited by Muhammad Sa’id Al-‘Amoudi and Ahmad Ali. ‘Alam Al-Ma’rifa, Jeddah. 2nd Edition, 1406 AH / 1986 CE.

26. **Mu’jam Al-Mu’allifin: Tarajim Musannifi Al-Kutub Al-‘Arabiyya (Dictionary of Authors: Biographies of Arabic Book Writers).** Written by Kahlala, Umar Rida. Maktabat Al-Muthanna and Dar Ihya’ Al-Turath Al-‘Arabi, Beirut.

27. **Mughni Al-Labib ‘an Kutub Al-A’arib (The Enricher of the Intelligent from Books of Syntax).** Written by Ibn Hisham Al-Ansari, Abu Muhammad Abdullah bin Yusuf. Edited by Fakhr Al-Din Qabawa. Dar Al-Lubab, Istanbul. 1st Edition, 1439 AH / 2018 CE.

28. **Al-Mufid fi Sharh Al-Qasid (The Beneficial in Explaining the Poem).** Written by Ibn Jabara Al-Maqdisi, Abu Al-‘Abbas Ahmad bin Muhammad. Edited by Khair Allah Al-Sharif. Dar Al-Ghawthani for Quranic Studies, Damascus. 1st Edition, 1429 AH / 2008 CE.

29. **Al-Mufid fi Sharh Al-Qasid (The Beneficial in Explaining the Poem).** Written by Ibn Jabara Al-Maqdisi, Abu Al-‘Abbas Ahmad bin Muhammad. Edited by Rahima bint Abdullah Al-Harbi. Qassim University, 1439 AH / 2018 CE.

30. **Al-Mulla Ali Al-Qari: Fihris Mu’allafatihi wa Ma Kutiba ‘Anhu (Mulla Ali Al-Qari: A Catalog of His Works and What Was Written About Him).** Written by Al-Shamma’, Muhammad bin Abdulrahman. Afaq Al-Thaqafa wa Al-Turath Journal, Issue (1), 1414 AH / 1993 CE. Published by Juma Al-Majid Center.

31. **Al-Nashr fi Al-Qira’at Al-‘Ashr (The Publication on the Ten Readings).** Written by Ibn Al-Jazari, Abu Al-Khayr Muhammad bin

Muhammad. Edited by Ayman Rushdi Suwaid. Dar Al-Ghawthani for Quranic Studies, Beirut. 1st Edition, 1439 AH / 2018 CE.

32. **Nadhm Al-Durar fi Ikhtisar Nashr Al-Nur wa Al-Zahr fi Tarajim Afadil Makkah min Al-Qarn Al-'Ashir ila Al-Qarn Al-Rabi' Ashar (The Arrangement of Pearls in Summarizing the Publication of Light and Flowers in the Biographies of the Nobles of Mecca from the Tenth to the Fourteenth Century).** Written by Al-Ghazi Al-Makki, Abdullah bin Muhammad. Edited by Dr. Abdul Malik bin Abdullah bin Duhaysh. Al-Maktaba Al-Asadiyya, Makkah. 1st Edition, 1435 AH / 2014 CE.

33. **Al-Nur Al-Safir 'an Akhbar Al-Qarn Al-'Ashir (The Radiant Light on the News of the Tenth Century).** Written by Al-'Aidarus Al-Yamani, Abdul Qadir bin Sheikh (d. 1038 AH). Edited by Ahmad Halu, Mahmoud Al-Arna'ut, and Akram Al-Bushi. Dar Sader, Beirut. 1st Edition, 2001 CE.

34. **Hadiyat Al-'Arifin Asma' Al-Mu'allifin wa Athar Al-Musannifin (The Gift of the Learned: Names of Authors and Works of Writers).** Written by Al-Baghdadi, Ismail Pasha. Dar Al-'Uloom Al-Haditha, Beirut. Reprint of the Istanbul Edition.